النزاع البريطاني التركي حول ولاية الموصل
(١٩١٨-١٩٢٦م)

د. محمد بهاء الدين محمد محمد متولي*

مقدمة:

تعتمد الدول الكبرى في فض النزاعات الإقليمية على فرض الأمر الواقع وتلجأ إلى أساليب ملتوية وما تملكه من نفوذ إذا ما اعترض تخطيطها أحداثا عارضة وتستخدم المؤسسات الدولية التي صنعتها بأيديها إذا ما تعرضت لجدل قانوني وتتمكن في النهاية من فرض إرادتها حسبما تمليه مصالحها.

ذلك شأن النزاع حول ولاية الموصل ١٩١٨/١٩٢٥ بين بريطانيا التي استندت إلى الدفاع عن مصالح العراق باعتباره بلد تحت الانتداب مما يستوجب رعاية شئونه والدفاع عن كيانه الداخلي والخارجي وتركيا صاحبة السيادة الشرعية على الولاية، النزاع ولد مع احتلال بريطانيا للولاية قرب نهاية الحرب العالمية الأولى واستمر خافتا حينا ومشتعلا حينا حتى أصدر مجلس عصبة الأمم قرارا نهاية عام ١٩٢٥ بحق العراق في ضم الموصل شريطة أن يبقى تحت الانتداب لمدة ٢٥ عاما، ثم أعقبه تسوية بريطانية تركية عراقية في العام التالي.

وباعتبار أن بريطانيا لم تكن طرفا مباشرا في النزاع إنما احتلت مكانتها فيه باعتبارها دولة منتدبة فقد ارتبطت مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في ضم الموصل للعراق بتوطيد وضعها كدولة منتدبة وكلما حققت تقدما في هذا الاتجاه زادت قدرتها في التعامل مع ملف الموصل، ومن هذه الزاوية ركزت الدراسة على مدى الارتباط بين استقرار وضع بريطانيا في العراق والمكاسب التي تحققت في نزاع الموصل.

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد، كلية التربية (العريش) – جامعة قناة السويس.

تأتي أهمية الدراسة باعتبار قضية كردستان العراق من القضايا المصيرية التي تحسم مستقبل العراق الآن وتشغل جانبا هاما من التطورات السياسية هناك لاسيما بعد انتهاء الاحتلال الأمريكي فهي تسهم في فهم جذور مشكلة أكراد العراق ومدى ارتباطهم بالمسألة العراقية خاصة والكردية عامة.

وتلقي الضوء على الأهمية الإستراتيجية لولاية الموصل خاصة تأمين حدود العراق وما اقترن بها من مصالح نفطية بريطانية والظروف التي واكبت احتلال الولاية رغم الهدنة الموقعة مع الجانب التركي ولجوء بريطانيا لاستغلال الحركة القومية الكردية المتنامية في أعقاب الحرب العالمية الأولى بما يتفق ورؤيتها لتسويات ما بعد الحرب خلال العامين ١٩١٩/١٩٢٠، والأحداث السياسية التي واكبت تطور النزاع على الصعيد الدولي والإقليمي والبريطاني الداخلي من خلال تعاقب الوزرات ونظرة كل منها للدور البريطاني في العراق والموصل، والعلاقات الثنائية البريطانية التركية، والموقف الدولي لاسيما من جانب فرنسا وإيطاليا وروسيا، وتأثير الحركة القومية التركية على الأكراد الذين مثلوا أغلبية في الولاية لاسيما الجزء الشرقي منها ورد فعلهم إبان تطورات النزاع في مختلف مراحله.

وتأتي الأهمية من خلال التركيز على قوة الادعاءات التركية التي واكبتها انتصارات تركية على الساحة الأوربية ونظيرتها البريطانية التي مهدت السبيل إلى أن يفرض النزاع نفسه بقوة على الساحة الدولية. وكان اللجوء لعصبة الأمم في الفترة ما بين ١٩٢٤ إلى نهاية ١٩٢٥ حلا ارتضاه الطرفان ولكل منهما مبتغاه ورؤيته الخاصة لدور العصبة، وهي إحدى المناسبات القلائل التي تبنت فيها العصبة حل نزاع إقليمي مما يجعلها هامة في دراسة دورها كمؤسسة دولية يفترض أنها حيادية ومدى تأثرها بالنفوذ البريطاني في محيطها خاصة والمجتمع الدولي عامة، ودور اللجان الأممية لتقصي الحقائق والوسائل التي استخدمتها وما وصلت إليه من نتائج. وتكشف الدراسة النقاب عن دور محكمة العدل الدولية في حسم أحد الجوانب القانونية في النزاع. وتوضح بشكل عام توجهات عصبة الأمم ومحكمة العدل في عملية تسويات النزاعات الدولية.

كما تركز الدراسة على المشاحنات الحدودية بين الجانبين البريطاني والتركي مع بيان تأثيرها على تطور النزاع، ودور الأقلية المسيحية التي قطنت المنطقة الحدودية في ضوء مصالحها الذاتية التي أسهمت في إنهاء النزاع لصالح بريطانيا، ودور الشخصيات البريطانية والتركية التي أثرت في النزاع ووجهات نظر كل منها لاسيما أثناء المواقف الحاسمة.

وتتعلق الإشكاليات بماهية جوهر النزاع وطبيعة العلاقات بين أطرافه ومواقف القوى الدولية المؤثرة. وتفرض تساؤلات تتعلق بقوة الادعاءات التركية والعراقية في ضم الموصل ومدى تمسك بريطانيا بدورها كدولة منتدبة على العراق لتوجيه النزاع بما يخدم أغراضها والدور الخفي الذي لعبته المصالح البريطانية الذاتية، وعن جدوى اللجوء لعصبة الأمم وحقيقة الدور الذي لعبته في ضوء مبدأي الحياد والموضوعية، وحقيقة رد الفعل العراقي تجاه قضية ضم الموصل على الصعيدين الرسمي والشعبي، وطبيعة الأخطاء التركية التي ساهمت في تحقيق التسوية النهائية.

واستندت الدراسة إلى مجموعة من الوثائق غير المنشورة والمنشورة ومراجع عربية ومترجمة وأجنبية ودراسات بريطانية وتركية وأخرى خاصة بعصبة الأمم ذات صلة مباشرة بالنزاع ورسائل جامعية. واعتمدت على الترتيب الزمني للأحداث مع تقسيم موضوعي يناسب كل مرحلة من مراحل تطوره.

احتلال الموصل ١٩١٨ :

دخلت القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى بلاد الرافدين الواقعة تحت السيادة العثمانية، واحتلت مدينتي بغداد وخانقين في ١١ مارس و ٢٨ أبريل ١٩١٧، ثم مدينتي كفري وطوزخورماتو في ٢٩/٢٨ أبريل ١٩١٨، وكركوك وأربيل بشرق ولاية الموصل في ٢٤ مايو التالي ولم تقترب آنذاك من السليمانية أكبر مدن شرق الولاية لوجود قوة عثمانية وصعوبة الوضع الطبوغرافي.[١] وترافقت الانتصارات مع وعود بريطانية بمنح أكراد العراق بعض الحقوق وتحسين مستواهم المعيشي مما دفع بعض زعمائهم إلى قبول التواجد البريطاني في المنطقة تحت وطأة التعسف الذي عانت منه إبان الهيمنة العثمانية وما ترتب عن التدخل العسكري الروسي.[٢]

كانت مدينة الموصل عاصمة الولاية الواقعة غربا هي الخطوة العسكرية التالية وبدت ذات أهمية بالغة لاعتبارات الاستراتيجية وتوفر كميات كبيرة من النفط.[٣] وبحثت الدوائر السياسية البريطانية خلال شهري أغسطس وسبتمبر ١٩١٨ مسألة أهداف الحرب في شمال العراق، وبدا النفط في تلك الآونة مهما للبحرية الملكية بينما بدأ يتوارى تدريجيا الهدف الخاص بتأمين مدخل مهم يشكل خطرا على الهند، حتى أن هنري ويلسون Henry Wilson

رئيس الأركان البريطاني منذ فبراير ١٩١٨ تنازل عن برنامجه الضخم لتشييد خطوط حديدية في بلاد الرافدين لمنع تقدم الألمان والأتراك تجاه الهند مفضلا عدم التقدم لاحتلال الموصل لهذا الغرض.(٤) ذلك لم يمنع من وجود اعتبارات جعلت حكومة الهند معنية بضم الموصل وكذلك قوى الحلفاء حتى معاهدات الصلح.(٥)

وبدأ جدل واسع حول جدوى ضم شمال العراق برأي أبداه موريس هنكي Maurice Hankey سكرتير وزارة الحرب البريطانية بأن مصالح بريطانيا تقتضي السيطرة التامة على العراق بأكمله بما في ذلك الموصل لتزويد البحرية الملكية بإمدادات النفط وهو ما حدا به للضغط على وزارة الحرب لاستئناف العمليات العسكرية على أن يتم التذرع للأمريكيين وغيرهم بالزعم بأن الموصل هامة للعراق نظرا لاشتمالها على مصادر المياه الرئيسية لنهري دجلة والفرات. وقدر بالفور A. Balfour وزير الخارجية أهمية سعى بريطانيا لضم الموصل لعدم تركها فريسة لفرنسا حتى لو حصلت عليها بالتأجير أو بأي شيء آخر، مبينا أن ذلك لن يكلف خسائر أو نفقات بسبب ضعف الدولة العثمانية. وتحمس لويد جورج Lloyd George رئيس الوزراء لصالح التقدم العسكري مشيرا إلى إمكانية معالجة الموقف الدولي.(٦)

وفي ٣ يوليو ١٩١٨ كلف السلطان محمد السادس أحمد عزت باشا الصدر الأعظم بالاتصال ببريطانيا لعقد هدنة.(٧) وشجعت النجاحات العسكرية المتلاحقة للقوات البريطانية في سورية الكبرى وعلى جبهات القتال في أوربا القيادة البريطانية العليا على إصدار الأوامر للجنرال مارشال في أوائل أكتوبر ١٩١٨ لاستئناف الزحف على ضفتي نهر دجلة العليا حيث استطاع الاستيلاء على عدة مدن هامة مهدت السبيل لاحتلال الموصل، وأثناء ذلك كانت وزارة الحرب البريطانية معنية للغاية باحتلال الموصل.(٨)

وبعد مفاوضات عديدة عقدت الهدنة بين الدولة العثمانية وبريطانيا بميناء مدروس Modres ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ إذ أجازت استسلام جميع الحاميات العثمانية للقوات البريطانية وسمحت لبريطانيا باحتلال المواقع الاستراتيجية.(٩)

وبمجرد سماع مارشال بتوقيع الهدنة شرع في احتلال الموصل قبل أن تصله تعليمات مباشرة بذلك مما دفع ارنولد ويلسون Arnold Wilson الحاكم البريطاني العام ببغداد للاعتذار لحكومته ولم يكن يدرك أن ما فعله مارشال مقبولا في لندن وربما بتوافق مستتر مع بعض أعضاء وزارة الحرب. وأوجد احتلال الموصل خطوط تماس متداخلة بين القوات البريطانية في شمال العراق ونظيرتها على الجانب العثماني بالأناضول.(١٠) وعموما

كانت التعليمات التي وصلت مارشال تتيح للعثمانيين ترك المدينة والبقاء في الأجزاء الشمالية للولاية بينما أصر مارشال على الانسحاب الكامل منها.[١١] واحتج كالتروب Caltrop القائد الأعلى للبحرية في البحر المتوسط ورئيس الوفد البريطاني في مفاوضات الهدنة بشدة لدى حكومته بشأن الأوامر التي صدرت للحامية العثمانية بالاستسلام.[١٢]

لم تتخذ وزارة الحرب أي قرار بشأن الموصل بعد احتلالها غير أن الثابت يقينا لدى معظم أعضائها هو عدم تسليمها لفرنسا ، وجرت مفاوضات أثناء زيارة كليمنصو Clemenceau رئيس وزراء فرنسا للندن في ديسمبر ١٩١٨ أبدى خلالها استعداد بلاده للتخلي عن المطالبة بالموصل نظير دعم الاحتلال الفرنسي لسورية ولبنان ومنح فرنسا حصة من نفط الموصل.[١٣]

وحرصت بريطانيا على الاعتراف بحق تقرير المصير للأقليات في معاهدة فرساي الموقعة مع ألمانيا في ٢٨ يونيو١٩١٩.[١٤] وقضت العام ١٩١٩ في تأكيد سيادتها على ولاية الموصل بمواجهة الحركة الوطنية الكردية، اعتمدت خلالها على قوات الليفي Levies التي كانت خليطا من سكان محليين وضباط بريطانيين متقاعدين وشباب من الآشوريين.[١٥] وكان ثمة عداء قديم بين الآشوريين والأكراد واستغل البريطانيون رغبة الانتقام في دفع الآشوريين لقتل الأكراد واستعانت السلطات البريطانية بسلاح الطيران الملكي لقمع الحركة الاستقلالية.[١٦] بينما انشغلت تركيا بمواجهة المؤامرات الاستعمارية على أملاكها الأوربية.[١٧]

التطورات الدولية والواقع الإقليمي (١٩٢٠-١٩٢٢م):

أقر مؤتمر السلام بسان ريمو San Remo في ٢٥ أبريل ١٩٢٠ توزيع الانتدابات على الأقطار العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية، وتقرر إيداع الانتداب على العراق لبريطانيا، وبتأثير الموقف الدولي المعقد وإصرار فرنسا على حصة من نفط الموصل وسيادة مبدأ حق تقرير المصير رفضت بريطانيا دعوة للانسحاب من إقليم كردستان العراق، وتقرر بقاءه مؤقتا تابعة لها.[١٨] وتعهدت الحكومة البريطانية بأن تضمن لنظيرتها الفرنسية ٢٥% من نفط العراق، وهي النسبة التي خصصت لألمانيا قبل الحرب في شركة النفط العثمانية. [١٩]

وكان العراق قد تأثر بنتاج السياسة الاستعمارية التي مورست ضد السكان منذ الاحتلال فضلا عما آل إليه الوضع الدولي في اتجاه يتعارض ونزوع العراقيين للاستقلال،

وشهدت مدن العراق صدامات مسلحة مع قوات الاحتلال تأججت في ٢٠ يونيو ١٩٢٠ واستمرت المواجهات لشهور عدة، وامتدت إلى كردستان العراق التي كانت في الأساس في حالة توتر وثورة دائمين وانتفض العديد من العشائر الكردية لاسيما في مدينتي كفري وأربيل بالقرب من السليمانية، وانتهت الثورة في خريف نفس العام بعد أن تكبدت القوات البريطانية خسائر بشرية ومادية كبيرة.(٢٠)

ووقعت معاهدة سيفر Severs في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ التي كانت آخر معاهدة يمليها الحلفاء على الدولة العثمانية في ظل هزائمها.(٢١) وأقرت طبقا للمادة (٦٤): منح الحكم الذاتي لأكراد تركيا مع منحهم حق الاستقلال إذا طلب أكثريتهم ذلك، منح أكراد ولاية الموصل الحق في الانضمام للدولة الكردية المستقلة، توفير الحماية اللازمة للآشوريين المسيحيين والأقليات العرقية والدينية الأخرى.(٢٢) جدير بالذكر أن ما أقرته المعاهدة بالنسبة لأكراد العراق وما أقرته من قبل معاهدة فرساي كان يخدم التخطيط البريطاني في حينه في إطار تصور السيطرة على كردستان العراق في ظل مبدأ تقرير المصير باستقطاب الأكراد وإقناعهم بالانضمام للدولة العراقية المستقلة تحت الانتداب البريطاني أو على الأقل انضمامهم مع أكراد تركيا في دولة كردية واحدة تحت إشراف بريطاني، لذا لم تذكر المعاهدة شيئا بشأن تشكيل لجنة مماثلة للجنة السورية لترسيم الحدود السورية – التركية.(٢٣)

وكانت القيادة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك في خضم الاستعداد لشن حرب الاستقلال ضد القوى الأوربية التي انتزعت أراضيها في آسيا الصغرى وتراقيا بشرق أوربا قد أصدرت ميثاقا وطنيا في ٤ سبتمبر ١٩١٩ اتصف بقدسية اقترن بطموحات قومية عالية أشار إلى عدم تخلي تركيا عن ولاية الموصل مما جعل قضية الموصل على الصعيد القومي والثوري غير قابلة للتسوية وفتح المجال أمام نزاع دولي بين بريطانيا وتركيا الحديثة حول مستقبل الإقليم، وخاضت تركيا في أعقابه حرب استنزاف ضارية ضد الأطماع الاستعمارية الإيطالية والفرنسية واليونانية في أملاكها الأوربية.(٢٤)

انتاب بريطانيا قلقا عميقا من الميثاق الوطني التركي والتطورات العسكرية والسياسية المتصاعدة في أوربا وما قد يترتب على ذلك من اهتزاز وضعها في العراق عامة والموصل خاصة فسعت إلى توطيد دعائم حكم ملكي في العراق، فبادرت في ١١ نوفمبر ١٩٢٠ بتعيين سير برسي كوكس Sir Percy Cox مندوبا ساميا على العراق على أمل تهدئة الأجواء، وفي ٢٥ نوفمبر تألفت حكومة عراقية مؤقتة مع احتفاظ المندوب السامي بمسئوليات مباشرة تجاه

المناطق الكردية. واتخذت الحكومة المؤقتة قرارا بتوحيد إدارة السليمانية مع الإدارة العراقية كخطوة نحو ضم كردستان.[٢٥] ثم انعقد في ١٧ مارس عام ١٩٢١ بالقاهرة مؤتمرا ضم عددا من الخبراء السياسيين بشئون الشرق الأوسط لبحث مشاكل المنطقة ترأسه تشرشل W. Churchill وزير المستعمرات حيث تقرر ترشيح فيصل بن الحسين ملكا على العراق، وانقسم الرأي بالنسبة للأكراد حيث ظهر تيارا يدعو إلى إقامة دولة كردية مستقلة تحت إشراف بريطانيا عززه ما دعت إليه معاهدة سيفر من إقرار الحكم الذاتي للأكراد في المناطق التركية، بينما دعا تيار آخر إلى ضم كردستان العراق إلى الدولة العراقية المزمعة، ونتيجة لهذا الاختلاف تقرر دعوة أكراد العراق لاستفتاء حول رغبتهم في الاندماج مع العراق من عدمه مع تأجيل تنفيذه لمدة ٣ سنوات.[٢٦]

وجرى استفتاء شعبي في العراق وبعض مدن كردستان العراق الغربية أيد تنصيب فيصل ملكا على العراق وهو ما تم في ٢٣ أغسطس ١٩٢١. أما بالنسبة للمدن الكردستانية الشرقية خططت بريطانيا لإعادة الشيخ محمود الحفيد من منفاه بالهند إلى السليمانية على أمل أن يحقق استقرارا في الداخل ويحشد الرأي العام الكردي لصالح الانضمام إلى مملكة العراق ويتصدى للتدخلات التركية.[٢٧] وظلت المشاورات بين الساسة البريطانيين في العراق والملك فيصل حول مستقبل المناطق الكردية وأبلغ برسي كوكس الملك فيصل في ٤ يناير ١٩٢٢ بقاء كردستان العراق ضمن المملكة العراقية المتحدة حتى لو اضطرت بلاده للإلحاح على الجانب التركي لحذف العبارة الأخيرة من المادة ٦٤ من معاهدة سيفر.[٢٨]

وتمكنت بريطانيا في ربيع العام ١٩٢٢ من استصدار صك الانتداب على العراق من عصبة الأمم ودعت الحكومة العراقية لتوقيع معاهدة تنظم العلاقات بين البلدين.[٢٩] وتكهرب الجو السياسي في العراق في ظل رفض التيار الوطني نظام الانتداب وتوقيع معاهدة واصطنعت السلطات البريطانية تيارا مضادا يدعو لبقاء بريطانيا حتى تصل البلاد إلى المستوى الذي تتمكن من خلاله إدارة شئونها، وبين هذين التيارين برز تيار معتدل يقوده الملك فيصل يدعو لعقد معاهدة تنظم العلاقات، واضطرت الحكومة العراقية نهاية المطاف من قبول المعاهدة في أواخر يونيو ١٩٢٢ مشترطة تصديق الجمعية التأسيسية العراقية عليها بمجرد تشكيلها، ثم مهدت الحكومة للتوقيع على المعاهدة في ١٠ أكتوبر ١٩٢٢ بالزعم أن التوصية بقبول العراق في عصبة الأمم كفيلا بوضع حد لنظام الانتداب.[٣٠] ورغم عدم إقرارها من الجمعية التأسيسية فقد تغير وضع بريطانيا في العراق حيث تحمل الأخير مسئولية أوسع نطاقا في الإدارة والدفاع

وتقليص حتمي في عدد القوات البريطانية.[٣١] ولم تلبث حتمية النزاع حول الموصل أن تأكدت بما حققته تركيا من إنجازات عسكرية وسياسية غيرت الواقع السياسي جذريا، وباتت معاهدة سيفر في غير محلها بعد هزيمة اليونان وانسحاب إيطاليا وفرنسا وبقيت إنجلترا بمفردها تقاوم من أجل الحفاظ عليها.[٣٢]

ولم تغب تركيا عن الساحة الميدانية في الموصل أثناء حرب الاستقلال في أوربا فقد أثرت الحركة القومية التركية في الأوساط السياسية الكردية بشكل فعال بسبب القرب الجغرافي واهتمام تركيا بالمنطقة.[٣٣] ووقعت مناوشات بامتداد خط الحدود شمال ولاية الموصل، واتهمت تركيا وبريطانيا كل منهما الأخرى بخرق الهدنة. ففي أغسطس ١٩٢١ احتلت وحدة من الجيش التركي بمعاونة بعض العشائر الكردية المناهضة لبريطانيا بلدة راواندوز Rawanduz بالقرب من الموصل بزعم قمع تمرد وضمت السلطات البريطانية شباب آشوريين من معسكر بعقوبة للاجئين إلى وحدة الليفي لتشتيت القوة التركية.[٣٤] وفي منطقة حلبجة بشرق كردستان اتصل محمود خان دزلي أحد الزعماء المحليين بالسلطات التركية وشن هجوما مسلحا على المدينة في يناير ١٩٢٢ حيث قتل فيتزجيبون Fitzgibbon أحد الضباط البريطانيين وتصدت للتمرد القوات الجوية البريطانية وقضى عليه في مارس التالي. كما كان لتركيا دورا في تمرد بكركوك في أواخر مايو ١٩٢٢، وآخر في رانية بحشود تركية كردية ضخمة ولم تستطع القوات البريطانية مواجهة التمرد فانسحبت في أول سبتمبر ١٩٢٢ تاركة المدينة تحت سيطرة القوات التركية بقيادة اوزدمير باشا. وعموما كانت الفترة الممتدة بين أواخر العام ١٩٢١ حتى خريف ١٩٢٢ عصيبة على الإدارة والقوات البريطانية في كردستان العراق.[٣٥]

تبلور النزاع التركي البريطاني حول الموصل :

هكذا كان الميثاق الوطني والتحرشات الحدودية التركية بجانبيها العسكري والعقائدي أكدا تمسك تركيا بحقوقها في ولاية الموصل في أول رد فعل قوي على الاحتلال البريطاني للولاية وسعيها لتثبيت وضعها في العراق. ولا ريب أن مصطفى كمال أتاتورك كان يدرك القيمة الاستراتيجية للإقليم، إضافة للمخزون النفطي الهائل مما أضاف أهمية خاصة للولاية، بجانب أن عددا كبيرا من أكراد كردستان العراق أضافوا عاملا قويا لصالح تركيا نظرا

لسياسة الاستيعاب التي اتبعتها تركيا داخل الأقاليم الكردية التابعة لها. وخشيت تركيا من انطلاق القومية الكردية في الموصل في ظل سياسة الانتداب فتؤثر بقوة على الأكراد داخل تركيا وتدفعهم لعدم الاستقرار، وادعت أن أغلبية سكان الإقليم من الأتراك وأنه جغرافيا جزء من الأناضول وهو نقطة التقاء جميع الطرق التي تصل بين الأجزاء الجنوبية من الأناضول فهو حيوي للحياة الاقتصادية التركية.(٣٦)

وكان يجب أن تدافع بريطانيا نظريا عن مصالح العراق في ضم ولاية الموصل لاعتبارات استراتيجية واقتصادية عراقية إلا أنها في الواقع كانت قلقة من ضعف وضعها بالعراق في ظل عدم وجود معاهدة تنظم العلاقات وتضفي شرعية على نظام الانتداب وتقلل من معارضة التيار المنادي بالانسحاب من هناك، وهو قلق جاد لأن دفاعها عن مصالح العراق هو في واقع الأمر دفاعا ضمنيا عن مصالحها الخاصة في ضمان نفط الموصل وإبعاد شبح عودة تركيا للعراق. واستمرت اعتبارات الاحتفاظ بالموصل تتزايد بمرور الوقت من جانب جهات حكومية بريطانية عدة مثل: حكومة الهند التي ادعت بأن استمرار السيطرة على الموصل باتت حتميا لأنها لا تضمن فقط مستقبل العراق إنما لمواجهة المخاوف من تركيا – التي بدت في نظرها – دولة إسلامية عدوانية ربما تلجأ لاستخدام الموصل كقاعدة لأي هجوم يحدث على المصالح البريطانية في الخليج عامة والعراق خاصة.(٣٧) كما عنيت وزارة البرق بمسألة ضم الموصل خاصة بعد أكتوبر ١٩٢٢ عندما نقل تشرشل مقر القيادة العسكرية في العراق من وزارة الحرب إلى وزارة الطيران.(٣٨) كما أن امتلاك العراق للموصل بدا ملحا في اتجاه تخفيض نواحي الإدارة البريطانية في العراق اعتمادا على قدرات الموصل الاقتصادية. وبرزت أهمية النفط كأكثر العوامل قوة تدفع في اتجاه الاحتفاظ بالموصل، وبدا ذلك قويا رغم انكار عدد من رجال الدولة أمثال: كيرزون Curzon وزير الخارجية وماكدونالد R. Macdonald رئيس حكومة العمال منذ عام ١٩٢٤ أثر النفط في توجيه السياسة البريطانية إزاء الموصل. وتعددت أوجه الخلاف بين الجهات الحكومية بشأن نفط الموصل حيث نظرت كل منها لفائدة النفط من زوايا خاصة، وأيا كانت دوافع السياسة البريطانية تجاه الموصل فإن الحكومات المتعاقبة أبدت مقاومة تجاه أية تسوية على حساب وضعها في العراق رغم التأكيدات المتكررة بعدم وجود مصالح بريطانية حيوية. بذلك أصبحت الولاية نقطة توتر بين الجمهورية التركية التي اعتبرتها إحدى المسائل الحيوية ضمن الميثاق الوطني وبريطانيا التي تتبنى الدفاع عن مصالح العراق.(٣٩)

ولعبت اعتبارات أخرى دورها في تخلي بريطانيا عن فكرة دولة كردستان الموحدة التي تضم أكراد تركيا والعراق كما جاء بمعاهدة سيفر مثل: هجمات العشائر الكردية المدعومة أحيانا بتحريض تركي مما جعل موقف القوات البريطانية حرجا في كثير من مدن كردستان العراق خاصة تلك التي انتشر فيها أعوان القائد التركي اوزدمير مما كان يعجل بضرورة فصلها عن تركيا، فضلا عن معاناة رجال الإدارة البريطانية في المنطقة من إهمال الحكومة لاسيما بالنسبة لرواتبهم مما دعا لاعتمادهم على ميزانية الحكومة العراقية.(٤٠) بجانب معاناة السياسيين البريطانيين من ضغوط التيار المعارض للسياسة البريطانية في بغداد الداعي لتخفيض النفقات العسكرية والإدارية في وقت عانت فيه الحكومة البريطانية عجزا في ميزان المدفوعات. ومارس الرأي العام البريطاني ضغوطا داعيا لإعادة العسكريين كان دافعا للتفكير في سرعة تدبير موارد مالية عراقية يعتمد نصيبا منها على موارد كردستان، بجانب نجاح تركيا في استيعاب أكرادها داخل الإطار الإيديولوجي للجمهورية التركية، أدى كل ذلك إلى تخلي الساسة البريطانيون عن فكرة دولة كردستان الكبرى التخطيط لجعل كردستان العراق ضمن المملكة العراقية.(٤١)

ووضعت دائرة الشرق الأوسط بوزارة المستعمرات البريطانية مذكرة مسهبة في ١١ نوفمبر ١٩٢٢ قرب انعقاد اجتماعات مع وفد تركي في لوزان Lausanne يتناول مستقبل ولاية الموصل. أشارت فيها إلى نية تركيا المطالبة باسترداد ولاية الموصل بحدودها قبل الحرب منوهة إلى أن مجرد تسليم مدينة الموصل فقط يعني أن الإقليم بأكمله سيذهب للأتراك وسيكون بإمكانهم تهديد بغداد مما يعني الانسحاب منها كما سيفهم العراقيون أن الصلة مع بريطانيا على وشك الانتهاء وسيستعجلون بلوغ اتفاقيات مع تركيا لتأمين حدودهم. وتحدثت المذكرة عن وجود نسبة كبيرة من المسيحيين قدرتهم بنحو ٦٠ ألف نسمة منتشرين في أرجاء الإقليم ولو تركت الموصل لتركيا لانسحب هؤلاء خشية البطش التركي وسيضيفون عبئا جديدا على كاهل العراق. وهناك عدد من الآشوريين في ادانيا يبلغ عددهم نحو ٢٠ ألفا وعدد كبير من أبنائهم يخدم في القوات البرية العراقية وهم بكل تأكيد لن يثقوا في وضعهم تحت رحمة الأتراك. واستطردت أنه من المرجح أن يتبنى الأتراك ادعاء بأن الموصل احتلت بعد الهدنة وإذا وجدت مبررات للاحتلال فإن الاحتفاظ بها ليس مبررا وإنه في مواجهة هذا الادعاء يمكن تقديم حالات معينة قام فيها الأتراك بأنفسهم بخرق شروط الهدنة خاصة في جنوب كردستان العراق لكن الرد الأفضل أن الأحوال تغيرت منذ العام ١٩١٨ بمعنى قيام دولة عراقية مستقلة تشكل الموصل جزءا لا يتجزأ منها وأن تغيير ذلك سيسبب ضررا بليغا بالسكان المعنيين". ونوهت المذكرة ". إلى أنه لا سبيل لتعويض

تركيا لأن الموصل لا تنتمي لبريطانيا إنما لدولة العراق ونحن لسنا ملتزمون بتعويضها عما لا نملكه، وبالنظر إلى أن التعويض الوحيد الممكن سيكون من جانب دولة العراق في النقاط التالية: ١. ربما يطرح الأتراك فكرة المشاركة في استغلال نفط العراق. ٢. معاملة الرعايا الأتراك في العراق على أنهم أجانب لهم امتيازات خاصة وهو ما يقتضي وجود حقوق رأسمالية للعراقيين في الأراضي التركية. ٣. ربما تضطر الحكومة العراقية للتعهد بالاعتراف بالسيادة الروحية للخليفة. ٤. قد يضطر الملك فيصل للموافقة طبقا للمادة ٥ للمعاهدة المزمع توقيعها مع العراق لأن يستقبل ممثل تركي في بغداد ويبعث بممثله الخاص لاستانبول فإنه لا يوجد من بين هذه البنود ما لا يمكن الاعتراض عليه خاصة التسليم للمصالح التركية بالدخول في مشروعاتنا النفطية الذي ربما يضيف مزيدا من التعقيد في مسألة هي معقدة أساسا في تأمين تقسيم عادل للنفط بين جهات عدة معنية ، وأية كمية تخصص للأتراك من المفترض ألا تكون سوى من نصيب بريطانيا. وبالنسبة للنقاط الأخرى فالاثنتان الخاصتان بالخليفة والامتيازات هي لا تزال غير مؤكدة ولكن من المفترض أن حكومة جلالة الملك تنوي اتخاذ موقف حازم بالنسبة للأخير.[٤٢] هكذا تضمنت المذكرة اعترافا واضحا بأن النزاع سيدور حول ملكية ولاية الموصل وبينت مدى حرص بريطانيا على التمسك بالموصل مستندة لاعتبارات استراتيجية وسياسية وإلى المصالح النفطية وحدود الادعاءات التركية وكيفية الرد عليها.

مؤتمر لوزان ١٩٢٣ والمفاوضات الثنائية ١٩٢٤ :

بدأت فعاليات مؤتمرا دوليا للسلام في لوزان بمشاركة تركية بدءا من ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ للتفاوض حول تعديل معاهدة سيفر.[٤٣] وكانت قضية استرداد الموصل من أهم ما كلف به الوفد التركي طبقا لما ورد بالميثاق الوطني، وجرت مباحثات في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ حول الموصل بين اللورد كيرزون وعصمت باشا رئيس الوزراء التركي حيث ألقي الضوء على نقاط الخلاف دون التطرق لعقد تسوية.[٤٤] وعبر عصمت عن حقوق بلاده اثنوجرافيا واقتصاديا وتاريخيا واستراتيجيا في الموصل ومعارضتها لأي تدخل بأي شكل من طرف ثالث خصوصا عصبة الأمم التي اعتبرها أداة من أدوات الهيمنة التي تمارسها القوى الكبرى وأبدى استعداد بلاده لإجراء استفتاء يتقرر على أثره مصير الموصل ، ورد كيرزون على كل نقطة ورفض اقتراح الاستفتاء بزعم عدم إمكانية تطبيقه في الشرق الأوسط عامة والموصل خاصة وفهم أن التسوية التي تقبلها تركيا هي تلك التي تلبي مطلبها.[٤٥]

وفي ٢٣ يناير ١٩٢٣ أثار كيرزون قبل أن يختتم المؤتمر أعماله موضوع النزاع أمام لجنة إقليمية ترأسها وبدا ميالا إلى الاعتماد على عصبة الأمم مبديا أمله في دعم فرنسي إيطالي من خلال مجلس العصبة.(٤٦) ولقى اقتراح كيرزون استحسان وزارة المستعمرات البريطانية والحكومة العراقية لاسيما عقب مذكرات متبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية ودروموند Drummond سكرتير عام عصبة الأمم بإحالة النزاع للعصبة طبقا للمادة ٤ من الميثاق التي تستخدم في حالة وجود فوضى تهدد العلاقات الدولية، وأدرج مجلس العصبة موضوع النزاع ضمن جدول أعماله بجلسة ٣٠ يناير ١٩٢٣ مع تعليق النظر فيه لحين الانتهاء من المحادثات الإضافية في لوزان. واعتقد كيرزون أنه بلغ أحد أهدافه لمجرد إحالة الموضوع للعصبة.(٤٧)

انتهت المرحلة الأولى من المؤتمر في اليوم التالي مباشرة دون التوصل لنتيجة حاسمة، واتفق الطرفان على تأجيل إحالة النزاع للعصبة لمدة عام للسماح للتوصل لتسوية بالتفاوض الثنائي على أن يدمج هذا التأجيل ضمن معاهدة السلام.(٤٨) ثم صرح كيرزون في ٤ فبراير بأنه إذا أحيل النزاع للعصبة يجب أن تدعى الحكومة التركية لحضور مشاورات المجلس وأنه لن يتخذ أي قرار دون موافقة جماعية مع منح تركيا حق التصويت.(٤٩)

ويبدو أن كيرزون سار في المفاوضات في ضوء خبرته الدبلوماسية فقد أراد كسب الوقت قدر المستطاع وإبقاء الموضوع مفتوحا للنقاش إلى أن يتم تأمين المصالح البريطانية إما باتفاق ثنائي أو فتح المجال لإحالة النزاع للعصبة، وفي هذه الحالة يمكن التخطيط لتحويله إلى مجرد مشكلة حدودية بين تركيا والعراق. ورغم معاناة كيرزون من عدم قابلية الأتراك لأي تفاهم إلا أنه بدا راضيا عن نتائج تلك المرحلة.(٥٠) وإن كان لذلك دلالة فإنه يدل على حسن التخطيط البريطاني مع ضعف موقف بريطانيا في ضوء اهتزاز مكانتها عسكريا وإداريا في العراق عامة وولاية الموصل خاصة.

وفي ٢٣ مارس ١٩٢٣ وضعت اللجنة الإقليمية تقريرا عن الوضع في العراق جاء مؤكدا على وجود تيارا قويا لدى البرلمان والرأي العام يدعو لهروب مبكر من المسئوليات التي تضطلع بها الحكومة في العراق منذ الحرب لأسباب مالية وأن اللجنة راعت الاعتبارات القوية التي استند إليها أنصار هذا التيار عند وضع التقرير وإن لم تتوفر لديها الرغبة في تقليص المسئوليات. وتحدث التقرير عن فترة انتقالية لا تقل عن ٤ سنوات ينتهي خلالها الانتداب على العراق ويتوقف الإنفاق العسكري والإداري نهائيا. وأوضح أن وزير الخارجية كانت لديه تعليمات مباشرة أثناء مفاوضاته في لوزان برفض تسليم الولاية للأتراك وأن يبين لهم بالحجة أن الولاية جزء لا يمكن فصله عن مملكة العراق.(٥١)

وفي ٣٠ أبريل ١٩٢٣ بعد أسبوع من بدء المرحلة الثانية من مفاوضات لوزان وقعت الحكومتان البريطانية والعراقية ميثاق تفاهم بأن معاهدة ١٩٢٢ تنتهي بدخول العراق عصبة الأمم ولن يكون ذلك بأكثر من ٤ سنوات من توقيع معاهدة السلام مع تركيا، وصرح مستر بالدوين S. Baldwin رئيس الوزراء داخل مجلس العموم إلى أن بلاده ستستخدم ما لديها من نفوذ داخل مجلس عصبة الأمم لقبول عضوية العراق في ظل تعهدين رئيسيين: تعيين الحدود العراقية التركية وتأسيس نظام حكم دستوري عراقي مستقر. ومع ذلك بقي وضع بريطانيا دوليا في العراق ضعيفا في ضوء تفاقم المعارضة الشعبية وعدم تصديق الجمعية التأسيسية العراقية على معاهدة ١٩٢٢ وميثاق ١٩٢٣ واستمرار الاضطرابات في مدن كردستان العراق لاسيما السليمانية.(٥٢)

امتدت المرحلة الثانية حتى ٦ يونيو حيث وافقت الحكومتان البريطانية والتركية على إفساح المجال لمفاوضات ثنائية لمدة ٩ أشهر من تاريخ توقيع معاهدة السلام على أن يحال النزاع للعصبة إن لم يتم التوصل لاتفاق خلال تلك المدة ، وتعهدت الحكومتان بالامتناع عن التحركات العسكرية أو أي عمل آخر يؤثر على الموقف الحدودي الراهن لحين البت النهائي في النزاع، وهو ما نصت عليه الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة لوزان في ٢٣ يوليو ١٩٢٣.(٥٣)

ويبدو أن عصمت باشا آثر استرضاء بريطانيا في تحديد فترة زمنية قصيرة لتفاوض ثنائي وهو يعلم أنها لن تسفر عن شيء وأن عصبة الأمم إذا ما أحيل إليها النزاع لن تلعب سوى دور الوسيط الذي قد ترفض توصيته.(٥٤) غير أن بريطانيا اكتسبت خطوة بموافقة تركيا على إحالة النزاع للعصبة وكان ذلك ضروريا حتى تكون الإحالة قانونية. وبصفة عام كان تعليق النزاع بسبب الخلافات حول طبيعته، حيث بدت من الجانب التركي متعلقة بالولاية ذاتها أكثر من تعلقها بموضوع خط الحدود الفعلي، وكان اللجوء للحرب أمرا واردا بينما بقي الحل السلمي المرتبط بعصبة الأمم أملا يحدو الطرفان.(٥٥)

هدأت الأمور نسبيا خلال ما يناهز ثمانية أشهر قادت خلالها تركيا حملة دبلوماسية لإجراء استفتاء في الموصل بينما ازداد تصلب مصطفى كمال أتاتورك في ظل اعتقاد ساد الأوساط السياسية التركية أن تأخير الحل يصب في اتجاه دولي في صالح تركيا بينما كانت حكومة العمال برئاسة ماكدونالد تعلق آمالا محدودة إزاء جدوى المفاوضات.(٥٦) وفي تلك الأثناء استكمل الميثاق البريطاني العراقي في مارس ١٩٢٤ باتفاقيات تفصيلية تبحث في ترتيبات المساعدات العسكرية وتعيينات الضباط البريطانيين في الإدارة العراقية والقضاء والمالية، ونص الميثاق على أن يتولى العراق مسئولية تامة في الدفاع الداخلي والخارجي في غضون ٤ سنوات على أن تخفض بريطانيا نفقاتها العسكرية والإدارية لأبعد مستوى.(٥٧)

ولم يفكر الطرفان البريطاني والتركي في بدء التفاوض طبقا للمادة ٣ من معاهدة لوزان إلا في ١٩ مايو ١٩٢٤ أي بعد مرور أكثر من تسعة شهور في فندق جولدن هورن Golden Horn باستنبول بين برسي كوكس وفتحي بيه رئيس الجمعية التشريعية التركية، وقدم الأول مقترحات بريطانية وصفها بالدقيقة تطابق شروط معاهدة لوزان، وجاءت تحمل طلبا بضم منطقة هاكاري Hakkiyari الوطن القديم للآشوريين في جنوب شرق تركيا ولم تكن تحت الاحتلال البريطاني على أساس منح الآشوريين الحكم الذاتي بينما رفض فتحي بيه المقترحات وطالب بولاية الموصل باعتبارها تشكل جزءا من تركيا وأن النستوريين[٥٨] يمكنهم فقط العودة تحت السيادة التركية، وفشلت المفاوضات في ٥ يونيو، وأصدرت الحكومة التركية في ٨ يونيو بيانا أشارت فيه أن الوفد البريطاني بطلبه التنازل عن مقاطعة هاكاري قد أثار مسألة جديدة لم ترد في مفاوضات لوزان وأنه تعمد الابتعاد عن جوهر النزاع وعن مقررات مؤتمر لوزان، واحتجت ضد ما ادعاه الوفد من حق بريطانيا في تقديم مطالب كاملة للعصبة لصالح العراق.[٥٩] واضح أن بريطانيا تعمدت اختيار برسي كوكس لقدرته على المناورة والدفاع عن حقوق العراق، فتقدم بمطلب مفاجئ أخرج المفاوضات عن موضوعها الرئيسي وربما أراد من ورائه أن يلتمس المفاوض التركي الاكتفاء ببحث موضوع الحدود ويكف عن المطالبة باسترداد الولاية أو على أقل تقدير يعيق التفاوض حتى يصبح اللجوء للعصبة هو الحل الوحيد المتاح ، كما تعمدت تفويت التسعة أشهر المحددة طبقا لمعاهدة لوزان حتى تدفع بالنزاع إلى طريق عصبة الأمم.[٦٠]

إحالة النزاع لعصبة الأمم :

وفي ٦ أغسطس ١٩٢٤ بعد مضي ثلاثة أشهر عن المدة المحددة للمباحثات الثنائية جددت الحكومة البريطانية دعوى إحالة النزاع لمجلس عصبة الأمم، وسمح المجلس لممثل عن تركيا بحضور الجلسات على قدم المساواة مع ممثل بريطانيا على أن يعرض كل منهما ادعاءاته ويطرح وجهة نظره في الحلول الممكنة بتوسع. ولم يذهب فتحي بيه رئيس الوفد التركي وبارمور Parmoor رئيس الوفد البريطاني لدى مجلس العصبة أبعد من الخلفية القديمة للنزاع حيث كررا نفس المزاعم والاقتراحات السابقة في مذكرتين قدمتا في يوم واحد هو ١٤ أغسطس.[٦١]

وبنهاية أغسطس ١٩٢٤ توترت الأجواء على الحدود بعد أن دخلت قوات من الليفي المنطقة الحدودية في محاولة لطرد الجنود الأتراك من مقاطعة هاكاري واستطاعت بعض العشائر الآشورية العودة إلى موطنها الأصلي، ورد الأتراك بحملة عسكرية ضخمة للانتقام من الآشوريين في مدينة سيح سات Seyh Sait بهاكاري. واعتمدت بريطانيا على تقارير إخبارية

تؤكد نوايا تركيا القيام بعملية عسكرية ضخمة في المقاطعة، وأفادت المخابرات البريطانية عن قيام الحكومة التركية وإن كان في سياق مواجهة اضطرابات في كردستان التركية بجمع ما يقرب من ١٣,٠٠٠ جندي مشاة و٥,٠٠٠ من سلاح الفرسان بالقرب من الحدود.[٦٢] ولم تنجح بريطانيا رغم استخدام القوات الجوية ضد تحركات الجنود الأتراك في طردهم من مدينة سيح سات واضطرت لتخصيص قوات جوية للحفاظ على استقرار الحدود.[٦٣]

وربما خططت بريطانيا لإثارة توتر حدودي حتى يتحتم على مجلس العصبة نظر النزاع على أنه نزاع حدودي. ويعزز ذلك تصريح بارمور في ١٩ سبتمبر ١٩٢٤ أن معاهدة لوزان تركت "مسألة الحدود" كلية في يد المجلس وأنه يمتلك سلطة إصدار قرار نهائي واجب التنفيذ وقد لا يتفق ووجهة النظر البريطانية لكن حكومته مستعدة تماما لقبوله وتحتفظ بحق إعادة تقييم الوضع لو لم تتوفر النية للأتراك في قبول القرار مقدما.[٦٤]

بيد أن المجلس ــ كما خططت بريطانيا ــ اعتبر النزاع حدوديا في ظل شروط الانتداب على العراق وليس حول منطقة محتلة تطالب بها دولة أخرى ، وتعامل مع مسألة الحدود كحالة خاصة ملحة بسبب الصعوبات المتزايدة بين تركيا من جهة والآشوريين وبريطانيا من جهة.[٦٥] وفوجئت تركيا بموقف المجلس واطمأنت إلى أن دوره وساطي فقط رغم ما صرح به بارمور مستندة إلى تصريح كيرزون إبان مفاوضات لوزان بأن قرار المجلس سيصدر بالإجماع وأن لتركيا حق التصويت، وصرح فتحي بيه أثناء جلسة ٢٤ سبتمبر ١٩٢٤ أن وجهة النظر التركية تتعلق بالمادة ١٥ من ميثاق العصبة التي لا تلزم الأطراف بقبول الوساطة حتى بإجماع الرأي، لذا أخذت المسألة طريقها للتداول داخل أورقة العصبة منذ تلك الجلسة.[٦٦]

بناء على موافقة الطرفين إحالة النزاع للعصبة طالب مجلسها أثناء انعقاده بجنيف في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤ الطرفين الاعتراف بصلاحيته في التحكيم وقبول قراره الذي سيصدر دون تحيز مقدما، ونجح دروموند بعد ضغوط في انتزاع تعهد من فتحي بيه على أساس تعهد اللورد كيرزون في فبراير١٩٢٣.[٦٧]

لجنة ويرسن Wirson لتقصي الحقائق وخط بروكسيل :

ثم عين المجلس برانتنج Branting السويدي منسقا عاما للنزاع ، الذي قرر بنفس الجلسة تشكيل لجنة تقصي حقائق تقدم توصيتها حول القاعدة التي يمكن أن تستخدم كأساس للتحكيم والتي يجب أن تستند بشكل خاص على آراء شعب الموصل.[٦٨] وتشكلت اللجنة من ٣ أعضاء هم: ويرسن دبلوماسي سويدي وكونت تليكي Count Teleki جغرافي ورئيس وزراء

المجر السابق والكولونيل باليس Colonel Paulis ضابط من الجيش البلجيكي. وقد اعترض ممثل تركيا على تشكيل اللجنة الذي وصفها بأنها خاضعة للنفوذ البريطاني بينما قال بارمور بأن اختيار هؤلاء كان بواسطة رئيس المجلس باستشارة برانتنج المنسق العام.(٦٩)

استمر التوتر الحدودي وتصاعد الحشود العسكرية وهددت الحكومة البريطانية في ٩ أكتوبر بالقيام بعملية عسكرية كبيرة ما لم تنسحب القوات التركية خلال ٤٨ ساعة، عموما لم يكن أمام بريطانيا سوى طريق تسوية النزاع سلميا لأن الرد العسكري ظل خاضعا للتوجه العام بعدم الدخول في مواجهات واسعة النطاق. ولم يرد ماكدونالد وكذلك بونارلو Bonar Law سكرتير أول الخارجية حربا حول الموصل لا تتمتع بدعم شعبي، ودعا بلدوين زعيم حزب المحافظين آنذاك أمام لجنة الدفاع الاستعماري في ١٥ أكتوبر إلى تفادي مواجهات عسكرية للدفاع عن العراق ، ووافق اميري Amery سكرتير وزارة المستعمرات على هذا الرأي رغم أنه كان من بين أولئك الذين يلتزمون بإطار التعهدات الواردة بالمعاهدة البريطانية العراقية.(٧٠)

في ظل التوتر الميداني دُعي مجلس العصبة لجلسة خاصة في بروكسيل Brussels في ٢٧ أكتوبر.(٧١) وكما كان متوقعا تمثلت المشكلة الرئيسية بين بارمور وفتحي بيه في تحديد كلاهما المنطقة الخاضعة لسلطته.(٧٢) وشكلت لجنة ثانية ترأسها برانتنج وعضوية كل من: جوياني Guani من أورجواي وكوينونز دي ليون Quinones de Leon إسباني أوصت بخط حدودي سمي "خط بروكسيل" مشفوعا بخريطة تستخدم كرسم كروكي للخط، الذي وقع قليلا جنوب الحدود الشمالية لولاية الموصل متبعا الوضع العسكري، على أن يلتزم الطرفان المتنازعان كل داخل حدوده بمنع إثارة التوتر إلى أن يكون التقرير النهائي جاهزا.(٧٣) وفي ٢٩ أكتوبر قبل المجلس بحضور وفدي بريطانيا وتركيا خط بروكسيل كحدود مؤقتة، وقبلته حكومتا الدولتين في ١٥ نوفمبر وانسحب كل منهما لمنطقته ومنحت كلتيهما سلطة ممارسة الإدارة التامة.(٧٤)

قسم خط بروكسيل أماكن إقامة الآشوريين عبر صفوف التلال الكثيفة بمنطقة هاكاري وبامتداد حدود ولاية الموصل، إذ جعل ما قدر بنحو ٤٠,٠٠٠ آشوري داخل الحدود التركية ومثلهم تقريبا داخل الحدود العراقية، ولم يرض خط بروكسيل من هذه الزاوية مسئولين بريطانيين، منهم برسي كوكس الذي قال عنه ".. أنه يوفر حدودا ممكنة لكنها ليست طبيعية لأنها قسمت منطقة هاكاري التي كان يجب أن تكون بأكملها في الجانب العراقي، وتقديري أن قبولنا لهذه الحدود هو تعبير عن يأس كبير، وقدر هؤلاء الآشوريين مرهون بالمفاوضات مع الجانب التركي".(٧٥) كما أعاق الخط حركة القبائل الكردية التي كانت تنتقل في موسمي الشتاء الصيف من الأراضي العراقية إلى التركية والعكس مثل: قبيلة جاف، وأنه في ضوء النظر إلى

طبيعة القبائل البدوية الكردية كان لا يمكن السيطرة عليهم أو على الأقل تنظيم حركتهم، وعدد كبير منها فقد ميزة التسوق من الأسواق الواقعة على الجانب الآخر من الحدود، وكان هناك ما بين ٢٠,٠٠٠ على ٣٠,٠٠٠ من رجال القبائل الذين يعيشون شمال خط بروكسيل لا يمكنهم الوصول لأي سوق عراقي دون صعوبات بالغة، وقال ارنولد ويلسون ".. إنها حدود تملك القليل جدا في منافعها من وجهة النظر الإدارية الخالصة ومنافعها ليست كبيرة من وجهة النظر الحدودية، ويجب أن نصبر وننتظر حتى يصبح الرأي العام التركي أكثر تقبلا لتسوية سلمية لهذه العقبات واعتقد أن الوقت لن يطول".(٧٦)

في نوفمبر ١٩٢٤ بدأت لجنة تقصي الحقائق التي تشكلت طبقا لقرار المجلس في ٣٠ سبتمبر مهمتها على ضوء "خط بروكسيل" وأجرت زيارات للندن وأنقرة حيث اختير قضاة بريطانيين وأتراك لمعاونتها، وفي أوائل يناير ١٩٢٥ وصلت بغداد حيث وقعت مشاحنات مع رجال الإدارة البريطانية.(٧٧) وبنهاية يناير وصلت الموصل حيث اشتملت مهمتها على مراقبة الحالة على الحدود وتقصي الحقائق وبقيت هناك حتى مارس ١٩٢٥.(٧٨)

وفي ١٩ مارس ١٩٢٥ قبل انعقاد مجلس العصبة بأسبوع وقعت مشاحنات جديدة بين الجانبين التركي والبريطاني بامتداد الحدود ، حيث ادعت تركيا بأن عددا من الأكراد غامروا بالتعبير عن تعاطفهم مع الموقف التركي أمام اللجنة فتعرضوا لمضايقات من جانب القوات البريطانية وأنه بعد رحيل اللجنة انتقمت السلطات من هؤلاء وأجبرت بعضهم على توقيع إقرارات بعودتهم لمواقفهم السابقة والذين رفضوا تعرضوا للاعتقال، وأن الطائرات البريطانية شنت سلسلة غارات انتقامية ضد قرى هؤلاء. وفي نفس السياق هاجمت قوات تركية قرى جنوب خط الحدود واحتلت بعضها واضطر بعض سكانها للفرار واتبعت القوات التركية سياسة تطهير منظم لمنطقة جويان Goyan المحيطة بمدينة سيح سات من السكان المسيحيين باتجاه جنوب الحدود.(٧٩) وبنهاية يونيو ١٩٢٥ رفعت الحكومة التركية سلسلة شكاوى لمجلس العصبة بخصوص مشاحنات شهر مارس، وقاد توفيق رشدي ممثلها حملة عنيفة بجنيف مطالبا بالتحقيق الفوري للموقف الخطير الناجم عن مسلسل اختراق السلطات البريطانية للحدود والاستعراضات الخطرة التي يقوم بها طيران المتوسط تجاه سواحل آسيا الصغرى.(٨٠)

استطال أمر اللجنة في وضع تقريرها في ظل التوتر المتصاعد حتى أن اوستن تشمبرلن A. Chamberlain سكرتير الخارجية شعر بضيق اميري من تأخر التقرير، ورغم أنه شارك الأخير في قلقه فقد رفض إثارة الموضوع في جلسة مجلس العصبة في مارس ١٩٢٥ رغم

توصية دروموند للخارجية بالضغط على اللجنة حتى تنجز عملها بسرعة ولو اضطرت لوضع تقريرين متتالين بدلا من واحد شامل.(٨١)

تعرض تشمبرلن بمضي الوقت لانتقادات حادة من زملائه بالوزارة ليس فقط بسبب تأخر اللجنة لكن اعتراضا على بعض أعضائها وأسلوبها في التقصي خاصة بعد المعلومات التي تواترت عن مشاحنات بغداد، فقد عبر ليندساى Lindsay السفير البريطاني لدى تركيا عن استخفافه بالعقلية الصغيرة لممثلي العصبة في المجال الدولي، وخشي أن يتأثر أعضاء اللجنة بضغوط القاضي التركي أو ألا يقدروا الجوانب الإيجابية في النزاع أو يخضعوا لتأثير الرأي الذي تروج له تركيا في ألا تظهر العصبة دائما بمنح التأييد للقوى العظمى على حساب الصغرى.(٨٢) كذلك عبر كروE. Crowe سكرتير الخارجية عن خصومته التقليدية تجاه التورط الدولي الذي تدعو إليه الدبلوماسية الجديدة (في إشارة لعصبة الأمم) مبديا أسفه أنه ".. عندما تكون مصالح القوى الكبرى موضع بحث فإن القرارات غالبا ما تتجه لصالح القوى الأقل التي دائما تملك الشجاعة لمعالجة الأمور بمهارة" إن مثل هذه الإشارات تعبر عن وجود معارضة سياسية رسمية ضد تحويل النزاع لعصبة الأمم.(٨٣)

أخيرا، قدمت اللجنة تقريرا واحدا شاملا في يوليو ١٩٢٥ لمجلس العصبة مكونا من ٩٠ صفحة اعتمد على وسائل عملية مثل تطبيق نموذج استبيان موحد مبني على أسس جغرافية وعرقية وتاريخية واقتصادية وإستراتيجية تضمن رغبات السكان. وجاء لصالح بريطانيا في ضم الموصل للعراق وتثبيت خط الحدود الذي وضع في بروكسيل، شريطة أن تظل العراق تحت الانتداب لمدة ٢٥ عاما وأن تحترم بريطانيا حقوق الأكراد(٨٤)، واحتوى التقرير على خرائط وصور وإحصائيات.(٨٥) وبيّن التقرير أنه ربما تكون العوامل الجغرافية والعرقية غير حاسمة إلا أن القياسات الأخرى جاءت لصالح العراق. وأشار " .. أن مواقف أغلبية الشعب الكردي تأثرت بالرغبة في الدعم الفعّال في ظل الانتداب وبالاعتبارات الاقتصادية أكثر من أي شعور بوحدة قومية مع المملكة العربية".(٨٦) وأشار التقرير أيضا ".. أن اللجنة توافق على وجهة النظر التركية بأنها تمتلك منطقة الموصل ولم تتخل عنها نهائيا، وأن الاحتلال العسكري البريطاني لا يمكن أن يقيم دليلا على حق العراق في الاحتفاظ بالموصل لاسيما أنه جاء بعد هدنة، وترى أن المنطقة قانونيا هي جزء من تركيا، وفي هذه الجزئية لا تستطيع اللجنة أن تبدي رأيا ، وتترك للمجلس أن يقرر أي وزن يجب أن يعطى للاعتبارات القانونية" وكان هذا الرأي نقطة قوية لصالح تركيا. وأشار التقرير ".. بأن تركيا قبلت التخلي عن ولاية الموصل بموجب المادة ١٦ من معاهدة لوزان التي تقضي بتخلي تركيا عن كل حقوقها ومسمياتها أيا كانت بالنسبة للمقاطعات الواقعة

خارج الحدود المنصوص عليها في المعاهدة".[٨٧] وكانت هذه النقطة لصالح بريطانيا. ولم تعتد اللجنة برغبة بريطانيا في الحصول على الجزء التركي الخاص بمقاطعة هاكاري شمال خط بروكسيل لتسوية وضع الآشوريين وقالت في هذا الشأن".. يجب ألا تعاقب تركيا بفقدان مقاطعة هاكاري وأن الآشوريين لا يلومون إلا أنفسهم لأنهم ثاروا ضد حكومتهم أثناء الحرب بتأثير الدعاية الروسية دون سبب جوهري". وخلا التقرير من أية إشارة للإجراءات التي ينبغي أن تتخذ لاحتواء أية حادثة تقع على الحدود خلال الفترة التي ستمتد حتى التسوية النهائية.[٨٨]

وافقت الحكومة البريطانية على التقرير مؤكدة أمام الرأي العام بأنه لا توجد التزامات دفاعية إضافية ومشيرة إلى أن استقرار العراق بضم الموصل سيكمل انسحاب القوات البريطانية ويعجل بدخولها بقبول عضويتها بعصبة الأمم وأملت أن يكون الطريق واضحا أمام العصبة لوضع تسوية نهائية.[٨٩]

ثبّت التقرير شكوك تركيا حول انحياز العصبة ورفضت قبوله، وقررت الحكومة التركية أن رأي المجلس استشاري ولم يمنح سلطة الفصل في النزاع، وتراجعت عن الإحالة للمجلس التي قام بها ممثلها فتحي بيه في ٢٤ سبتمبر ١٩٢٤ باعتبار أن المجلس القومي التركي الأعلى لم يوافق عليها، وأنه وحده الذي يملك الحق في إجهاض الموافقات الحكومية وفقا لمواده.[٩٠] وإذا كانت الحكومة وليس الدولة قد وافقت على الإحالة رغم القيود التي فرضها مجلسها القومي فكان يجب أن تعترض المؤسسة صاحبة الشأن في حينه وليس بعد مضي مجلس العصبة قدما في عمله.

قرار محكمة العدل الدولية ولجنة اوندن Unden :

انعقد مجلس العصبة في ٣ سبتمبر ١٩٢٥ بحضور رشدي بيه ممثل تركيا واميري ممثل بريطانيا ، حيث تبادل الخصمان مناقشة تقرير اللجنة في أجواء ساخنة، وكرر اميري التأكيد على قبول بلاده أي قرار يصدر من المجلس وطالب توفيق رشدي بتجديد البيان الذي أصدرته حكومته العام الماضي بقبول قرار المجلس من خلال فتحي بيه إلا أن رشدي أثناء تواجده القصير في الجلسة تهرب من الرد.[٩١] وداومت الخارجية البريطانية أثناء جلسات سبتمبر على الاحتجاج ضد المعاملة السيئة التي يلقاها الآشوريون داخل هاكاري منتقدة خلو تقرير لجنة ويرسون من إجراءات قوية تكبح جماح الاعتداءات التركية.[٩٢]

وجد المجلس نفسه مضطرا للاستماع لجدل عقيم وتعمد كسب بعض الوقت حتى تتضح الصورة فأصدر قرارا بتشكيل لجنة فرعية هي الثالثة من نوعها برئاسة اوندن أستاذ قانون

سويدي وعضوية كوينونز دي ليون الإسباني عضو لجنة خط بروكسيل وجنرال جوهان لادونر G. Laidoner استوني لفحص تقرير لجنة ويرسون والتقصي عن حقيقة الوضع الحدودي وبيان الجوانب القانونية التي يجب أن يستند إليها المجلس توطئة للإحالة للمحكمة الدولية.(٩٣) وانتقل لاندونر ممثلا للجنة اوندن للموصل نهاية سبتمبر ١٩٢٥ لتحديد المسئولية القانونية لطرفي النزاع وإبقاء المجلس في حالة علم دائم بالتطورات التي تقع على حدود خط بروكسيل. ورفضت الحكومة التركية السماح له بزيارة الجانب التركي من الحدود ، واشتكى لاندونر من عرقلة أعماله وأبقى اثنين من مساعديه في الموصل كممثلين دائمين للعصبة.(٩٤)

ثم أوصى مجلس العصبة في ٢٦ أكتوبر ١٩٢٥ بإحالة المسألة القانونية الخاصة بصلاحيته في نظر النزاع في ظل مواد معاهدة لوزان لمحكمة العدل الدولية الدائمة في هاجيو Hague محددا ثلاثة مسائل رئيسية: ١. طبيعة القرار الذي يجب اتخاذه بحسب ما تمليه طبيعة الفقرة ٢ من المادة ٣ من معاهدة لوزان هل حكما قضائيا أم توصية أم وساطة ؟ ٢. هل يجب أن يكون القرار بالإجماع أم يؤخذ بالأغلبية؟ ٣. هل من حق طرفي النزاع التصويت عند اتخاذ القرار؟.(٩٥)

أجازت محكمة العدل حضور ممثلين عن طرفي النزاع لكن تركيا من منطلق انكارها سلطة مجلس العصبة في التحكيم امتنعت عن الحضور بينما حضر دوجلاس هوج Douglas Hogg ممثلا لبريطانيا وأسهب في عرض مطالب بلاده مشيرا إلى أن المعنى الوحيد المنطقي وفقا للمادة ٣ من معاهدة لوزان أن النزاع أحيل للمجلس لكي يتخذ بشأنه قرارا تحكيميا إذ لو كانت وساطة فقط هي المقترحة فإن المادة ستكون عديمة القيمة لأنه من المؤكد أنه لا يوجد طرف يقبل الوساطة في أمر يخالف وجهة نظره، وذكر أن المجلس لو عمل كهيئة قضائية من البديهي أن يعتمد على قرار الأغلبية كما هو معتاد في التحكيم الدولي ، كما أن المادة ٥ من ميثاق العصبة التي تتبنى مبدأ الإجماع التام لا تنطبق على ما يحال إليها بعيدا عن واجبات محددة في الميثاق تخص السلام بين الدول الأعضاء.(٩٦)

بدا أن محكمة العدل استندت إلى أرضية قانونية من معاهدة لوزان التي سبق وأن أقرها المجلس القومي التركي الأعلى ورأت أن معنى الفقرة ٢ من المادة ٣ من معاهدة لوزان واضحا في ضوء الغرض العام من المعاهدة بأن النية لم تتجه لوساطة المجلس إنما للفصل في النزاع بقرار تحكيمي نهائي وأن فحص المفاوضات والممارسات العملية التالية للمعاهدة كدليل على نوايا الأطراف ليس ضروريا رغم أن كلاهما في رأي المحكمة يقوي رؤيتها.(٩٧) من هنا جاء قرار المحكمة في ٢٢ نوفمبر مقرا بأهلية مجلس العصبة في إصدار حكم نهائي بإجماع الآراء لا يشمل

صوتي دولتي النزاع مع جواز تصويتهما.[٩٨] ونوهت المحكمة أن مبدأ الإجماع الوارد بنصوص ميثاق العصبة لا ينطبق على الحالة التي يكون فيها أحد الأعضاء خصما ورغم حق حضور نقاشات المجلس فإن تصويته لا يجب أن يؤخذ عند الإجماع.[٩٩]

يبدو أن إصرار الطرفين على موقفيهما مع التوتر المتزايد على الحدود جعلا اوندن يواجه بعض الصعوبات وبدا بتأثير الضغوط التركية متجاهلا رأي كوينونز دي ليون وتقرير لجنة ويرسن الداعيان لتثبيت خط بروكسيل ميالا لتقسيم المنطقة المتنازع عليها.[١٠٠] وفي ٦ ديسمبر التالي ناقشت لجنة اوندن نقطتين مع اميري، الأولى: حالة رفض الأتراك الاعتراف بشرعية رد محكمة هاجيو ومن ثم قبول حكم المجلس كقرار تحكيمي نهائي ، حيث أبدى تمسكه بالتصريح الذي أدلى به بارمور في ١٩ سبتمبر بالاحتفاظ بحق بريطانيا في إعادة تقييم الوضع، وطالب اوندن أن تعلن حكومته ذلك رسميا بما يمنح العصبة فرصة التهرب من قرار. لكن اميري أردف بأن هذا التصريح يعزو فقط لظروف مطالبة تركيا بتأكيدات متبادلة بقبول قرار مجلس العصبة لدى اجتماعه في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤ وأن بريطانيا تنتظر تنفيذ قرار محكمة العدل الذي اتخذ معاهدة لوزان كأساس لاسيما وأنه لم يصدر من الطرفين ما يلغي المعاهدة ولم يحدث ما يقتضي تنصل بريطانيا من تعهداتها. الثانية: غموض وضع بريطانيا في العراق، ورد اميري بأن قرار مجلس العصبة في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤ اقترن بميثاق مع العراق مرفق به اتفاقيات فرعية تضع بريطانيا أمام مسئولياتها تجاه العصبة فيما يتعلق بتطوير الإدارة في العراق تمهيدا لاستقلالها.[١٠١]

ثم حضر اميري اجتماعا عقدته اللجنة في ٨ ديسمبر لم يحضره رشدي بيه نظرا لأن الحكومة التركية قررت التوقف عن حضور جلسات المجلس بعد قرار محكمة العدل الدولية، وحضره منير بيه الوزير التركي المفوض في برن Berne الذي أدلى ببيان طويل دحض به ما وصلت إليه محكمة هاجيو مشيرا إلى عدم جدوى الإحالة للمحكمة باعتبار أن مجلس العصبة وظيفته الوساطة فحسب، وأرسلت الحكومة التركية مذكرة للعصبة سجلت فيها عدم اعترافها بسلطة المجلس رغم رأي محكمة العدل مؤكدة أن الحقوق التركية في الموصل ستبقى كما هي.[١٠٢]

جاء تقرير لاندونر عن زيارته الميدانية خلال نوفمبر مؤكدا أن حوادث الحدود أمور حتمية نظرا لأن خط بروكسيل لا يقدم حدودا طبيعية وأن الخرائط الضعيفة التي تفسره تساهم في تشويش السلطات التركية وأن طرفي النزاع لا ينويان خرق الخط فقد حوى اتهامات للإدارة التركية بتقديم ادعاءات كاذبة بوقوع حوادث سلب ونهب في مدينة بياجو Baijo بينما

أشار إلى اعتقال القوات التركية ٤٠ رجلا من المدينة وأن عائلاتهم تعاني من قلق شديد على مصيرهم، وهي اتهامات لم تخدم المطالب التركية في ضم منطقة يقطنها غير الأتراك.(١٠٣)

كان على بريطانيا أن تضمن مساندة فرنسا داخل مجلس العصبة قبل أن يصدر قراره النهائي في النزاع بعد أن اطمأنت إلى قرار محكمة العدل الدولية، ورغبت فرنسا في الاستفادة من ضم الموصل لتركيا للحصول على امتيازات نفطية لكن دفعتها اعتبارات الهامة للوقوف إلى جانب بريطانيا مثل: حاجتها للدعم البريطاني في مواجهة أزمة ثورة الدروز في سورية في يوليو ١٩٢٥ وإزاء المشكلات الألمانية ، وربما خشيت من احتمال أن يؤدي ضم تركيا للموصل إلى مطالبتها بالإسكندرونة Alexandretta والبيوAleppo التي حرصت فرنسا على بقائهما ضمن الحدود السورية. واستجاب بريانـد Briand وزير خارجية فرنسا لهذه الاعتبارات واتفق مع تشمبرلن على ممارسة ضغوط على اوندن لكبح جماح توجهاته التركية رغم بقاء بعض المشكلات التقليدية بين الدولتين كتلك المتعلقة بسكك حديد نصيبين.(١٠٤) وبدت المساندة الإيطالية بنفس القدر من الأهمية في إطار تأثيرها السياسي وانتهز تشمبرلن تطوير العلاقات البريطانية الإيطالية بالأسس التي وضعها مع موسوليني Mussolini في روما في ديسمبر ١٩٢٤ والاعترافات بحقوق إيطالية في العراق كالمشاركة في تطوير الاقتصاد العراقي في أبريل ١٩٢٥ وبالأطماع إيطالية في أجزاء من تركيا، ووقع تبادل للمذكرات في ديسمبر ١٩٢٥ شمل اعترافا متبادلا بالامتيازات الإيطالية في إثيوبيا مقابل دعم إيطاليا لمطالب بريطانيا في الموصل.(١٠٥) هذا التحالف الثلاثي كان قويا نظرا للتزامن الواضح في المصالح بين هذه القوى رغم توفر تقارير أن سترسمان Stresemann وزير خارجية ألمانيا صرح لـــ نادولني Nadolny ممثله في تركيا بأن ألمانيا تدعم مطالبها في الموصل.

واستطاع تشمبرلن من خلال اتصالاته بالقوى الكبرى توجيه تحذير لأعضاء اللجنة الفرعية الثلاثية بعدم الوقوف إلى جانب المطالب التركية لاسيما ليون الذي كان يبحث عن دعم بريطانيا فيما يتعلق بالاضطرابات الواقعة في مراكش ورغبة بلاده في الحصول على معقد دائم في مجلس العصبة.(١٠٦)

ساهم تقرير اوندن والتنسيق مع فرنسا وإيطاليا في دعم جهود بريطانية قام بها تشمبرلن لإقناع اللجنة بالأخذ بتوصية لجنة ويرسون بشأن خط الحدود بناء على الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية ورغبات السكان وما ادعته بريطانيا من مسئوليات تتعلق بالانتداب على العراق.(١٠٧)

من المنطقي أن تقلق تركيا مما يحاك ضدها داخل أروقة المجلس وقد واصلت التمسك بحقوقها وأعلنت تحديها لأي قرار في غير صالحها، وتولدت مخاوف من لجوئها للقوة بتشجيع روسي.(١٠٨) لكن الحكومة البريطانية رأت أن الحكومة التركية بينما ترفض أي قرار من العصبة لم تتجه للحرب فعلا وأن ذلك مجرد تكهنات، ومن هذه الزاوية وخشية اندلاع مواجهة عسكرية غير مضمونة مما يزيد تعقيد الموقف الدولي ازداد تمسك بريطانيا بدور العصبة في حل نزاع الموصل.(١٠٩)

وظل تشمبرلن خلال ديسمبر ١٩٢٥ غير متأكد من طبيعة الرد المناسب آملا أن يكفي الضغط المعنوي للعصبة الذي تعزز مؤخرا بإنهاء النزاع البلغاري اليوناني في إنهاء التعنت التركي في مسألة الموصل.(١١٠)

قرار مجلس العصبة ورد الفعل التركي :

اجتمع مجلس العصبة في مرحلة أخيرة من تورطه في نزاع الموصل في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ للنظر في رأي محكمة العدل وتوصيات لجنتي ويرسون واوندن على التوالي وإصدار قرار نهائي بحضور وفد تركي. وتلا اوندن تقرير اللجنة الفرعية الذي تناول نشاط الحكومة التركية جنوب خط بروكسيل وذكر أنها سببت هياجا وعصبية بين أوساط السكان المسيحيين ، ونوّه إلى طرد الآشوريين من هاكاري إلى الحدود العراقية عبر الخط وأوصى باتخاذ مجلس العصبة قرارا باعتماد التقرير السابق للجنة ويرسون المبني على أساس خط بروكسيل.(١١١)

كادت تقع أزمة دبلوماسية بسبب طلب منير بيه رئيس الوفد التركي أن يكون التصويت على قرار المجلس بموافقة جماعية بما في ذلك صوتي ممثلي تركيا وبريطانيا، وانفض المجلس في ارتباك شديد، وبعد ساعة ونصف كُلف سيالوجيا Scialoja عضو المجلس بإبلاغ الوفد بأن القرار سيكون امتثالا لقرار المحكمة الدولية بتطبيق للمادة ١٥ من ميثاق العصبة التي تقضي بالإجماع على ألا يحتسب صوتي الطرفين المعنيين في ظل إمكانية اعتراض أحد الأطراف ذوي المصلحة. واعترض منير بيه منوّها أنه لا يملك صلاحية من المجلس القومي التركي الأعلى لإحالة مسألة قومية غاية في الأهمية للتحكيم وأن قراره بالإحالة للتحكيم يجعل صلاحيات الوفد التركي بلغت نهايتها وعليه العودة لطرح الموضوع أمام حكومته والمجلس القومي.(١١٢)

بيد أن المجلس أصدر قراره النهائي في ذات الجلسة بضم الموصل للعراق وتثبيت الحدود على أساس خط بروكسيل، مع احتفاظ تركيا بمنطقة هاكاري، ملزما بريطانيا بعقد معاهدة جديدة مع العراق في غضون ٦ شهور تجعل خط الحدود أكثر ثباتا وتؤمن بقائها تحت الانتداب لمدة ٢٥ عاما، وطالبها بمراعاة رغبات الأكراد بتوظيف العناصر الكردية في الإدارة في بلادهم لاسيما في القضاء والتعليم ووجوب أن تكون اللغة الكردية لغة رسمية في الإدارة.(١١٣)

في اليوم التالي مباشرة أي في ١٧ ديسمبر وقعت تركيا معاهدة مع روسيا لتطوير العلاقات وكانت ذات مغزى في توقيتها إضافة إلى ما حوته من بنود للتعاون العسكري والسياسي حيث كانت تومئ إلى رد فعل قوي داخل تركيا ضد بريطانيا وعصبة الأمم، واستمر إصرار الحكومة التركية على موقفها لبعض الوقت وصرح رشدي بيه في ٢٨ ديسمبر عدم الاعتراف بحق المجلس في نظر النزاع بصفة تحكيمية.(١١٤)

بدت تركيا لا تستطيع القيام بعمل عسكري ضد العراق لضم الموصل بالقوة جزئيا نتيجة تقدير الحقائق الخاصة بالموقف الدولي وجزئيا للشعور بالجهد الدبلوماسي الذي استهلته بريطانيا لاسترضائها، ورضخت الحكومة التركية للواقع وقدرت حقيقة أن بريطانيا العضو الأقوى في العصبة وقبلت النتيجة التي قاومت من أجل عدم حدوثها ألا وهي احتفاظ العراق بالموصل لكنها أصرت على حصة من دخل العراق الملكي نظير نصيبها في نفط الموصل.(١١٥)

أقر مجلس العموم البريطاني تطبيق قرار العصبة في ٢١ ديسمبر بموجب ٢٣٩ صوتا ضد ٤ وناقش إمكانية وضع سياسة لتقدير تركيا من خلال منحها تعويضات مادية.(١١٦) وبموجب مداولات مجلس العموم استأنفت الحكومة التفاوض مع الحكومة التركية في أبريل ١٩٢٦، حيث أبدت تركيا رغبة في تعديلات طفيفة لخط الحدود وافقت عليها بريطانيا، فمنحت السيادة على طريق الألمن Alamun اشونتا Ashunta وهو اقتراح قديم نوقش في مؤتمر لوزان ١٩٢٣ وهي تسوية رافقها منح تركيا تعويضات لأي نفط يكتشف في الموصل بقيمة ١٠% من قيمته لمدة ٢٥ عاما أو بمبلغ إجمالي تصل قيمته إلى نصف مليون جنيه استرليني.(١١٧) وتوجت المفاوضات بمعاهدة أنقرة في ٥ يونيو ١٩٢٦ التي دخلت الحكومة العراقية طرفا فيها لضمان الحقوق التركية في التعويضات ، وضمنت قبول تركيا للحدود مع العراق "واضحة لا يجوز انتهاكها" وتشكيل لجنة حدود مشتركة لمراقبة خط الحدود على أرض الواقع.(١١٨)

ولاشك أن معاهدة أنقرة كانت أكثر تأثيرا في محيط العلاقات التركية البريطانية من قرار مجلس العصبة بكونها حسمت النزاع نهائيا باسترضاء تركيا رغم تقبلها الأمر الواقع وسهلت التقارب بين الدولتين منذ العام ١٩٣٠.(١١٩)

خاتمة :

تحدد دور النفط في توجيه بريطانيا نحو احتلال ولاية الموصل حيث تظهر الوثائق والدراسات البريطانية موقف البحرية البريطانية ووزارات الاستعمار والبرق والخارجية من نفط الموصل، كما لعبت الاعتبارات الاقتصادية المتصلة بتنمية العراق تحت الانتداب دورا هاما في تلك المسألة. وتمكنت بريطانيا من استغلال الارتباك التركي الذي واكب هدنة مدروس في إتمام احتلال مدينة الموصل بهدوء، ولجأت للتفاوض لضم الأجزاء الشرقية من كردستان العراق حيث تقع مدينة السليمانية، وكان وقوع الاحتلال إنجازا هاما في تحديد مصير الموصل بعد أن أصبحت بريطانيا تسيطر على الولاية فعليا.

كانت ردود الفعل الكردية على دخول القوات البريطانية كردستان العراق متباينة بين مؤيد لدوافع تتعلق بالحاجة للعراق في ظل الانتداب ومعارض لدوافع إسلامية وقومية. وركزت بريطانيا على استقطاب القيادات الكردية، لكنها واجهت حركة وطنية قوية استطاعت احتوائها بالقوة استعانت خلالها بقوات محلية وباستخدام سلاح الطيران حينا وباللين والتفاهم حينا آخر.

في مرحلة التطورات الإقليمية والدولية ما بين عامي ١٩٢٠/١٩٢٢ كان نجاح الحركة القومية التركية في استرداد مكانة تركيا على الصعيد الأوربي سببا مؤثرا لتعديل معاهدة سيفر التي أضرت بوضع تركيا بعد الحرب، ومن ثم في تبلور صراع الموصل خاصة مع صدور الميثاق القومي التركي في ٤ سبتمبر ١٩١٩.

كانت مزاعم بريطانيا في ضم الموصل للعراق قد انبثقت رسميا من خلال دفاعها عن مصالح العراق الحيوية مثل تأمين الموارد المائية اللازمة للزراعة والنشاط التجاري وتمشيا مع العلاقات التاريخية والأصول العرقية بينما توارى الاعتبار الحقيقي المتمثل في النفط، بينما لم يفت بريطانيا أن توطد وضعها في العراق حتى تبدو كدولة انتداب أمينة على مستقبل هذا البلد بعدة إجراءات استهلتها باختيار فيصل بن الشريف حسين ملكا على العراق ثم بجهود حثيثة من أجل توقيع معاهدة لتنظيم العلاقات مرت بعدة عقبات. بينما

اعتمدت تركيا على قرب الولاية من الحدود التركية مما جعلها قادرة على إثارة اضطرابات قوية بدت من خلال نشاطات اوزدمير القائد التركي والشحن القومي والديني.

وأثناء مؤتمر لوزان فيما بين نوفمبر ١٩٢٢ ويوليو ١٩٢٣ بدا لطرفي النزاع بُعد الهوة بين موقفيهما واستند كل منهما لاعتبارات حيوية تمكنه في المستقبل من حسم النزاع لصالحه. فبريطانيا اعتمدت على سيادتها الفعلية وقدرتها على التحكم في مصير سكانها من خلال سيطرتها على العراق ولوجود شرائح اقتصادية واجتماعية مؤيدة لبقائها تعمل لحسابها، بينما تمسكت تركيا باعتبارات عرقية مدعية وجود أغلبية تركية في المنطقة واستراتيجية تتعلق بأهمية الموصل لجنوب شرق الأناضول وتاريخية بالسيادة الإدارية للإقليم الذي قدرت أنها لم تتنازل عنه نهائيا ولا يغير من وضعه وقوع الاحتلال البريطاني، وتعمدت الاستمرار في التأثير على شرائح وطنية كردية بعد نجاحها في استيعاب أكرادها في نطاق القومية التركية والجمهورية الناشئة واستمرارها في إثارة المشاحنات الحدودية التي أقلقت بال الإدارة البريطانية وزادت من نفقاتها، لذا فقد آثارا اللجوء إلى كسب الوقت وترك الأمر الواقع مؤقتا ، فاتفقا على مهلة قوامها ٩ أشهر لمفاوضات ثنائية. وكان شرط اللجوء لعصبة الأمم قد أضفى بعدا دوليا على النزاع من جهة وما أحاط به من غموض متعمد من كلا الطرفين حول دور العصبة أهو تحكيمي أم وساطي فتح المجال لجدل قانوني حول تفسير هذا الغموض وهو ما حقق فائدة قصوى لبريطانيا.

كان فشل المفاوضات الثنائية هو ما تعمدته بريطانيا نظرا لرغبتها في إحالة النزاع للعصبة ونقله من نزاع على منطقة محتلة إلى مجرد نزاع حدودي، وكان ذلك نقطة تحول حاسمة في مساره، وركنت تركيا إلى تصريح اللورد كيرزون في ٤ فبراير ١٩٢٣ بأن العصبة لن تتخذ قرارا إلا بحضور الجانب التركي وبموافقة جماعية، وكان تصريحا يستهدف طمأنتها حتى تقبل الإحالة للعصبة لكن بريطانيا تنصلت من الالتزام به ووصفته بأنه جاء في ظروف خاصة، وقد أضر بتركيا كثيرا وما كان يجب عليها الاستناد إلى تصريح سياسي بريطاني إنما كان يجب عليها الحصول على موافقة رسمية من العصبة بأن دورها وساطي وقرارها بموافقة جماعية من كافة الأطراف بما فيهم الجانب التركي.

بيد أن المشاحنات الحدودية المتعمدة بنهاية أغسطس ١٩٢٤ من كلا الجانبين ساهمت إيجابيا في تحويل النزاع إلى مجرد نزاع حدودي خاصة في ظل زخم دبلوماسي وإعلامي حاد ، وما كان يجب على تركيا مواصلة التصعيد في منطقة الحدود حتى لا تساعد بريطانيا على التوجه الذي كانت تريده.

شكلت عصبة الأمم ثلاث لجان الأولى: لجنة ويرسن لتقصي الحقائق في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤، الثانية: لجنة برانتج في ٢٧ أكتوبر التالي التي أوصت بخط بروكسيل الحدودي للفصل بين الجانبين تلك التوصية التي لم ترض بعض السياسيين البريطانيين رغم أنها حققت قفزة نوعية بتثبيت النزاع على أنه حدوديا وقبلته تركيا على مضض بكونها مجرد تسوية حدودية مؤقتة وأن القرار النهائي لن يصدر إلا بموافقتها، ثم لجنة أوندن في ٣ سبتمبر ١٩٢٥ التي أراد من ورائها مجلس العصبة كسب بعض الوقت بعد أن اشتد الأمر عليه بسبب إصرار كل طرف على موقفه، وكان تأثير المسئولين البريطانيين قويا على بعض أعضاء هذه اللجان لاسيما ليون الذي ارتبطت مصالح بلاده بإرضاء بريطانيا بينما كان ضعيفا لدى البعض الآخر مثل تيلكي الذي بدا عليه الاقتناع بوجهة النظر التركية في النزاع.

وباشتداد الجدل حول دور مجلس العصبة في النزاع وما أحاط به من جدل قانوني ممتد وعقيم أحيانا حول طبيعة هذا الدور أصدرت محكمة العدل الدولية قرارا في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ بأن دور المجلس تحكيمي وفقا لما هو مستمد من صياغة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ونية الأطراف حين وضع المادة باللجوء للعصبة لحل النزاع، وقد بدا قرارها منطقيا إلى حد بعيد استنادا إلى صياغة المادة وما استنتجته من توفر النية لدى الأطراف باللجوء لمجلس العصبة لحسم النزاع.

وفي المرحلة الأخيرة من النزاع حشدت بريطانيا دعما دوليا فرنسيا وإيطاليا بتوافق المصالح وأصدر مجلس العصبة قرارا في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ استنادا إلى تقرير لجنتي ويرسن واندن وقرار محكمة العدل بأحقية العراق في ضم الموصل مع تثبيت خط حدود بروكسيل وبقاء الانتداب البريطاني على العراق لمدة ٢٥ عاما مع وضع معاهدة جديدة تنظم ذلك.

هبط معدل الإصرار التركي على الموصل منذ قرار العصبة وتمسكت الحكومة التركية بأهداب الأمل دون أن تقدر على فعل شيء وظلت تناضل دبلوماسيا من أجل الاحتفاظ بالموصل، إلا أن بريطانيا رأت التفاوض مع تركيا لعدم اقتناعها بأن قرار المجلس يضمن استقرار الحدود والعلاقات الثنائية مع تركيا وحاجة العراق إلى علاقات متنامية مع الجانب التركي فأثرت المفاوضات الثنائية التي اسفرت في ظل اليأس التركي عن توقيع معاهدة أنقرة في ٥ يونيو ١٩٢٦ التي أقرت مبدأ التعويضات لتركيا وأدخلت الحكومة العراقية طرفا أساسيا في المعاهدة.

الهوامش

(١) ضمت بلاد الرافدين ولاية الموصل، وتقع مدن: كفري وكركوك وأربيل بالولاية بامتداد سفح التلال الواقعة شرق مدينة الموصل وتضم سكانا تركمان (يتحدثون بلهجة تركية) وأكرادا وعربا وتبعد كفري نحو ١٥٠ ميلا عن بغداد. أما مدينة الموصل فهي في شمال غرب الولاية غالبية سكانها من العرب والمدن المنبسطة خلفها عربية رغم قربها من الأراضي التركية. وكانت وزارة الحرب البريطانية قد أمرت مارشال Marshall القائد العسكري العام ببلاد الرافدين بإرسال قوة لشمال شرق الولاية ، فكلف الجنرال مائود Maude بعدة عمليات في ٤ مايو ١٩١٨ فاحتل كركوك ثم عاد فأخلاها بعد ضغوط عسكرية عثمانية مدعمة بمعاونة شعبية كردية. حول أسباب الاحتلال البريطاني لبلاد الرافدين والمواجهات العسكرية مع القوات العثمانية منذ اندلاع الحرب حتى سقوط أربيل. راجع: ستيفن همسلي لونكريك: العراق الحديث (من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠) ، ترجمة: سليم طه التكريتي، مطبعة حسام، بغداد ١٩٨٨، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص ١٣٥ وما بعدها & شكري محمود نديم: حرب العراق ١٩١٤ – ١٩١٨، مطبعة العناني، بغداد ١٩٧٤، الطبعة الثامنة، ص ٨٢ وما بعدها.

(٢) الأكراد قبائل رعوية تقطن منطقة كردستان التي تشكل أجزاء من: تركيا وإيران والعراق وسوريا، وهي ذات طبيعة جبلية وحدود طبيعية ، تقع بين خطي عرض ٣٤/٣٩° وطول ٣٧/٤٦° تحدها غربا جبال طوروس وشرقا جبال كردستان فيما بين بحيرتي أرومیا وآن ومن الجنوب الشرقي جبال زاجروس وشمالا جبال أرارات جنوب البحر الأسود وجنوبا شمال العراق بخط وهمي يمتد من مدينة مندلي العراقية إلى كرمنشاه الإيرانية ، وتبلغ مساحتها نحو ٥٠٠,٠٠٠ كم٢ منها ما يقرب من ٧٢,٠٠٠ كم٢ في العراق ويتوزع الباقي بين تركيا وإيران وسورية. وتحتضن جبالا وسهولا خصبة ترويها أنهارا عديدة من بينهما نهري دجلة والفرات. ويشكل الأكراد إحدى أكبر القوميات التي لا تملك وطنا او كيانا سياسيا موحدا رغم وجود شعب متجانس عرقا. وتختلف التقديرات بشأن عدد الأكراد وتقدرهم بعض المصادر بنحو ٤٠ مليونا، موزعين بنسبة ٤٦% في تركيا، و٣١% في إيران، و١٨% في العراق، و٥% في أرمينيا وسورية. وعلمت بريطانيا كثيرا عن منطقة كردستان العراق منذ أواسط القرن الثامن عشر بجهود الرحالة الذين اعتادوا زيارة المنطقة وأعدت الدوائر الاستخبارية البريطانية تقارير خاصة عن القبائل الكردية هيأت لبريطانيا مسبقا وضع تصورا شاملا للوضع في كردستان. وكانت الوعود البريطانية مجرد وعد مؤقت فرضته الظروف السياسية والعسكرية ولم يلبث الأكراد أن انقسموا حول جدوى تأييد بريطانيا. راجع:

V.H. Rothwell: Mesopotamia in British war aims 1914-1918, The Historical Journal, Cambridge University Press, London, June 1970, Vol. 13, pp. 273.

وحول الوعود البريطانية لأكراد العراق. راجع: كمال أحمد مظهر: كردستان في سنوات الحرب العالمية ، ترجمة: محمد الملا عبد الكريم، مكتبة البدليسي، بغداد ١٩٨٤، الطبعة الثانية، ص ١٨٨، و ارنولد ت. ويلسون: بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة: فؤاد جميل، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٢، الجزء الثاني، ص ٣٢٠.

(٣) كانت مدينة الموصل تتبع بغداد تاريخيا في شئونها الإدارية والمعيشية وهي ذات مركز حربي هام يشرف على جميع الطرق الشمالية وصعبة المنال إذ يصعب الاستيلاء عليها من جهة الجنوب نظرا لارتفاعها في حين أن جيشا صغيرا يستطيع أن ينقض منها على بغداد في أي وقت، ومن هذه الزاوية كان بقاء الموصل في يد العثمانيين يعني جلاء الإنجليز عن بغداد عمليا.

H. N. Howard: The Partition of Turkey (A Diplomatic History 1913-1924), Norman Press, New York 1966, p. 280

(٤) كانت بلاد الرافدين باستثناء ولاية الموصل تقع ضمن مناطق النفوذ البريطاني وفقا لاتفاقية سايكس بيكو السرية الموقعة في ١٦ أبريل ١٩١٦ التي وضعت الولاية في دائرة المصالح الاقتصادية الفرنسية، ولم يتحمس الضباط البريطانيون لفكرة أن تكون العمليات العسكرية في الموصل لأغراض سياسية أي لمجرد احتلال مناطق تشملها اتفاقيات سرية لتسويات ما بعد الحرب بل لأغراض قتالية محضة. وأبدى الجنرال أوليفنت A. H. Ollivant رئيس الوفد البريطاني في مجلس الحلفاء الأعلى شكوكه في وجود خطة عسكرية فرنسية للاستيلاء على مدينة الموصل معربا عن خشيته من أن يفرض وجود قوات بريطانية هناك توترا على الساحة الدولية قياسا بأهمية المدينة، وظل الرأي الحاسم حتى أغسطس ١٩١٨ في نظر أكثر القادة البريطانيين إنهاء الحرب في وضع قوي بما لا يملي شروطا من جانب العدو حتى لو بقيت الموصل تركية، مع إمكانية الوفاء بالاحتياجات النفطية من الحقول الواقعة تحت السيادة البريطانية في إيران وجنوب العراق ومن الولايات المتحدة. راجع:

J.C. Hurewitz: The Middle East and North Africa in World Politics (A documentary Record 1914-1945), London 1979, Vol. 2 , pp. 128-129.

(5) Virginia H. Aksan: Ottoman to Turk (Continuity and change), International Journal, Canadian International Council, Vol. 61, No. 1, p. 6

(٦) منذ مايو ١٩١٧ كان لويد جورج قد وضع مسألة النفط تحت إدارة والتر لونج Walter Long سكرتير وزارة المستعمرات الذي كان إداريا كفؤا مفعما بالنشاط فشكل لجنة برئاسة هاركورت Harcourt لتقييم مسألة إمدادات البحرية الملكية بالنفط حيث أبدت اللجنة قلقها من نقص النفط مستقبلا واستقر الرأي على ضرورة ضم الموصل لتوفير مصادر النفط اللازمة. وتبنى رأي اللجنة عدد كبير من المسئولين البريطانيين العسكريين منهم: ادموند سليد Edmond Slade نائب

قائد البحرية الملكية وهنرى جاكسون Henry Jackson أحد قياداتها وتعارض ذلك مع حقوق فرنسا المكتسبة من اتفاقية سايكس بيكو، وفي هذا السياق أبدى بالفور قلقه من أن تؤول الموصل إلى فرنسا باعتبار أنها ستكون نقطة صراع مستقبلا مع بريطانيا وهو أمر يفوق أهميتها النفطية. هذا بجانب أهمية الموصل اقتصاديا لبلاد الرافدين بضمان سلامة إمدادات المياه اللازمة للزراعة في الجنوب والوسط، مع اعتبارها مخزنا رئيسيا للقمح، ووجود تجارة بريطانية رائجة، مع إمكانية توطين الهنود هناك. وكان من رأي بعض الساسة الآخرين أن الاتفاقيات السرية التي وقعت قبل الحرب أو أثنائه فقدت قيمتها في ظل ما جرى من أحداث. راجع:

CAB. 16/36/C.P. 919 (16), Memorandum by Slade on ' The Political Position in the Persian Gulf at the End of the War', 4 Nov. 1916. &
F.O. 800/204/8117, Memorandum by Hirtzel (Under-secretary of state for India) in A letter from Sir T. Holderness to Sir A. Nicolson, 13 Jan. 1916. &
F.O. 800/204/8117, from Hankey to Balfour, 1 Aug. 1981. &
CAB. 23/43/C.P. 30201 (18), Balfour speech, Imperial War Cabinet Minutes, 13 Aug. 1918

(٧) حول الوضع العسكري العثماني قبيل انتهاء الحرب ودوافع طلب الهدنة، راجع: إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكة، الرياض ١٩٩٥، ص ٢٢٥ وتوفيق برو: القضية العربية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٩، ص ١٠٠.

(٨) صدرت الأوامر باحتلال المناطق العثمانية جنوب جبال طوروس قبل أن يتجه العثمانيون إلى طلب الهدنة. هنري فوستر: تكوين العراق الحديث، ترجمة: عبد المسيح جويدة ، مطبعة السريان، بغداد ١٩٤٦، الطبعة الثانية، ص ٨٣.

(٩) ميناء مدروس يقع بجزيرة ليمنوس Luminous إحدى جزر بحر أيجه Aegean. وكان البند السابع تحديدا من الهدنة الخاص باستسلام الحاميات العثمانية لقوات الحلفاء قد قبلته وزارة الحرب بترحاب شديد بعد أن أبدت الدولة العثمانية خشيتها من استسلام الحاميات للقوات العربية لأنه أوجد ذريعة لمخاطبة الحامية العثمانية للتسليم فورا. وأبدى حسين رءوف بك وزير الحربية العثماني ورئيس الوفد سذاجة كبيرة في قبول شروط الهدنة ولم يكن يعلم بمركز الدولة العسكري وقدرتها على المساومة لبلوغ شروط أفضل. أنظر: فاتن سعد عبد العظيم: التسويات الدولية في مؤتمر الصلح في أعقاب الحرب العالمية الأولى ١٩١٨-١٩٢٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ٢٠٠٤، ص ١٦٩ &
CAB. 23/14/C.P. 31310 (18), War Cabinet Minutes, 31 Oct. 1918

(١٠) كان محمود الحفيد أحد أبرز زعماء الأكراد قد اتفق مع السلطات البريطانية في بغداد على تسليم مدينة السليمانية في ١٥ نوفمبر ١٩١٨ وعين حاكما عاما لشمال شرق الموصل تحت السيادة

البريطانية براتب شهري قدره ١٢٢٥ ج استرليني. وأدى ذلك مع احتلال الموصل لسقوط الولاية بأكملها في يد القوات البريطانية حتى مدينة اداميا Adamia الحدودية والمنطقة المحيطة بها حيث تقيم أقلية آشورية مسيحية. وساعد على استتباب الوضع أن الولاية تنفصل جغرافيا عن الأراضي التركية بجبال رنجز Ranges التي ترتفع حتى ٤١٦٨ مترا عند رأس داجي Clio Dagi بذلك سيطرت بريطانيا على خط الحدود مع تركيا حتى مشارف الأناضول. انظر:

CAB.24/140/C.P.4303(22),The Question of Mosul, Memorandum by the Secretary of State for the Colonies (L.S. Amery), 11 November 1922, Secret, Confidential Library

(١١) وصلت التعليمات لمارشال في الثاني من نوفمبر بعد أن كان قد دخل الموصل، وكانت سرعته سببا في دفع علي إحسان قائد الحامية التركية بالموصل للاستسلام الفوري بعد أن أحاطه بهالة من الضغوط السياسية حول بنود الهدنة، ويبدو أن وزارة الحرب استفادت من تلك الخطوة في تثبيت الأمر الواقع.

F.O. 371/3384, No. 182014, Wilson`s telegram 9304, 31 Oct. 1918 and No. 18349, Wilson`s telegram 9267, 30 Oct. 1918

(١٢) يبدو أن كالتروب كان يعتقد في صدق حكومته وأنه ليس في نية الحلفاء استخدام شروط الهدنة ضد مصلحة الدولة العثمانية. انظر: خليل عبد الحميد عبد العال: العلاقات البريطانية التركية في عهد مصطفى كمال أتاتورك ١٩١٩-١٩٣٨، دار التوني للطباعة والنشر، الإسكندرية ١٩٨٨، ص ٩.

(13) Elie Kedourie: England and the Middle East (the Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921), Hassocks, London 1978, P. 133 & H. N. Howard, op. cit., pp. 211-212 .

(١٤) سبق المعاهدة انعقاد مؤتمرا لتصفية الحرب ولم تحظ القضية الكردية في هذا المؤتمر باهتمام جدى رغم المزاعم البريطانية بصيانة حقوق الأكراد. راجع: عبد الرحمن إدريس صالح البياتي: الشيخ محمود الحفيد "البرزنجي" والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٢٥، تقديم: كمال أحمد مظهر، السليمانية (العراق) ٢٠٠٧، ص ١٧٢.

(١٥) الآشوريون أقلية مسيحية قطنوا منطقة هاكاري جنوب شرق تركيا وأثناء الحرب العالمية الأولى وقفوا إلى جانب بريطانيا وأعلن زعيمهم آنذاك شبمون بنجامين Mar Shimun Benjamin الحرب على الأتراك مما دفعهم للهرب صوب بحيرة أورميا شمال غرب إيران وهناك حصلوا على الحماية الروسية، وعقب الثورة الروسية ١٩١٧، وأثناء توجههم لبلاد الرافدين تعرض قائدهم للقتل في كمين نصبه الأكراد الذين لم يتوانوا عن قتل وتشريد الآشوريين بسبب تحالفهم مع بريطانيا، ثم قدمت لهم السلطات البريطانية الحماية وأسكنتهم

في معسكر ببعقوبة شمال بغداد واستخدمتهم في قوات الليفي ، ونسبة كبيرة منهم عاشت في مدن شمال شرق كردستان العراق وسط الأغلبية الكردية ، ومع بداية العام ١٩١٩ طالبوا بحق تقرير المصير وبوطن قومي في بلاد الرافدين مستندين لمعاهدة فرساي. راجع:
A. Berriedale Keith, op. cit., p 42 & Shlama Mechelen: Brussels line, essay, published at (www.shlama.be/ shlama/content/view/164/140), 2007, p. 2.

(١٦) شهد كردستان العراق خلال الحرب العالمية الأولى انتشار الأفكار القومية التي ارتبطت بظروف المجتمع الكردي الذاتية وتأثرت بعوامل خارجية منها مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون بحق تقرير المصير. ووضعت بريطانيا نظاما قبليا إقطاعيا طبقته بشكل شامل حتى مايو ١٩١٩ حيث خططت للإطاحة بالشيخ محمود الحفيد لإصراره على الاستقلال في إدارة شئون المنطقة، وبعد أن لعبت السلطات البريطانية دورا هاما في إضعاف شعبيته في المناطق الغنية بالنفط في كركوك وغيرها بتعزيز النزعة القبلية وقعت عدة مواجهات عنيفة ونفي الشيخ محمود إلى الهند في يوليو ١٩١٩. وأقدمت السلطات البريطانية في أواخر ١٩١٩ على إجراء استفتاء عام في كردستان العراق للوقوف على توجهات الرأي العام في الانتماء للدولة العراقية المحتمل انشاؤها أو عدمه. وجاء الاستفتاء ملبيا لطموح البريطانيين في الإبقاء على كردستان العراق تابعا للدولة العراقية المزمعة ولعبت سيطرة بريطانيا على بلاد الرافدين وأهمية ذلك اقتصاديا على كردستان دورها في نتيجة الاستفتاء. انظر: عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، المرجع السابق، ص ١١٩-١ وعزيز الحاج: القضية الكردية في العشرينات، مطبعة الانتصار، بغداد ١٩٨٥، الطبعة الثانية، ص ١٠٠ وارنولد ويلسون، المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ١٧، ورجائي فايد: المسألة الكردية في العراق وتركيا، دراسة، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٩، السنة التاسعة، العدد ٧٥، ص ص ١-٢.

(١٧) واجهت الدولة العثمانية مؤامرات استعمارية خطيرة خلال عام ١٩١٩ من جانب فرنسا التي استولت على سيليزيا Silesia وإيطاليا التي احتلت جنوب غرب الأناضول واليونان التي احتلت ميناء أزمير في ١٥ مايو ١٩١٩ بدعم سياسي من بريطانيا مما أيقظ لحس القومي التركي وعجل بنمو مقاومة شعبية قوية ضد هذه الدول. حول أزمات الدولة العثمانية ونمو الحركة الكمالية القومية انظر: فاتن سعد عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ١٧٢

(١٨) جريدة المقطم: ٢٨ أبريل ١٩٢٠، ١ مايو ١٩٢٠، العددان (٩٤٥٩، ٩٤٦٠).

(19) Grinnell Eliot Mears: Modern Turkey (A politico-economic interpretation 1908-1923), Cambridge, first edition, England 1925, pp. 633-634.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل عن ثورة العشرين في العراق وموقف الأكراد من الثورة. راجع: عبد الله فياض: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٧٥، ص ١١

وما يليها، و كمال مظهر أحمد: دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، مطبعة الحوادث، بغداد ١٩٧٨، ص ص ٩٧-١٥٤.

(٢١) تأخر عقد معاهدة سيفر نتيجة الخلافات التي أثيرت بين فرنسا وبريطانيا من جهة وإيطاليا واليونان من جهة أخرى على تقسيم أملاكها في أوربا، واصطنعت دولة تركية بتراء عاجزة سلبها الحلفاء أغنى أقاليمها وكان لها صدى سريع في إثارة الحمية القومية. وكان مجلس الشورى العثماني قد قرر في ٢٣ يوليو ١٩٢٠ تعديل شروط المعاهدة إلا أن الحلفاء أصروا على ما قدموه وأجبروا حكومة السلطان على التوقيع. فاتن سعد عبد العظيم، المرجع السابق، ص ١٧٦-١٧٧ &

Bernard Lewis: The Emergence of Modern Turkey, Royal Institute of International Affairs, Oxford 1968, p. 241.

(٢٢) أدت المعاهدة إلى تدويل قضية الأكراد عامة ولم يستفد الشعب الكردي من تلك القفزة النوعية، إذ كان أكراد العراق منفصلين عن نظرائهم في تركيا وإيران وسورية جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وارتباطهم بعرب العراق أكثر وثوقا. راجع: عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٢٣) أقرت معاهدة سيفر تشكيل لجنة خلال ١٥ يوما بدءا من دخولها حيز التنفيذ لتعيين الحدود السورية ــ التركية تتكون من ٣ أعضاء فرنسا وإيطاليا وبريطانيا إلى جانب عضو من تركيا ومندوب عن سورية. راجع: فاتن سعد عبد العظيم، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(24) S.R. Sonyel, Turkish Diplomacy 1918-1923, Mustafa Kamal and the Turkish Nationalist Movement, London 1975, pp. 17-188 & R.H. Davison and others: The Diplomats 1919-1939, in (Turkish Diplomacy from Mudros to Lausanne), Vol. I, New York 1965, pp. 172-209.

(٢٥) عزيز الحاج، المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٢٦) كان أنصار الرأي الأول يرون أن الدولة الكردية ستكون حاجزا ضد الضغط التركي خارجيا وضد حركات المعارضة العراقية داخليا. لمزيد من التفاصيل عن مناقشات المؤتمر حول قضية الأكراد ، راجع: إبراهيم خليل أحمد: ولاية الموصل (تطورها السياسي ١٩٠٨ ــ ١٩٢٢) مطبعة الجهاد، بغداد ١٩٧٨، ص ٤٦٣ &

F.O. 371/6343/E4872,Memorial about The Fourth meeting of the political committee on Kurdistan, 15 March 1921

(٢٧) إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص ص ٤٧٠-٤٧٤.

(٢٨) جدير بالذكر أن بعض بنود معاهدة سيفر بدت في غير صالح بريطانيا عندما تغير التوجه نحو ضم كردستان العراق للمملكة العراقية مثل: إجراء استفتاء بين الأكراد لإقامة دولة كردية

مستقلة وتبعية مدينة اداميا لتركيا وكانت تحت الاحتلال البريطاني وسعت بريطانيا لاعتبارها جزءا من كردستان العراق وبالتالي عدم التنازل عنها لتركيا. انظر:
CAB/24/140/C.P.4303(22),The Question of Mosul, op. cit.

(٢٩) عبد الرحمن إدريس صالح البياتي ، المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٣٠) حول ظروف توقيع معاهدة ١٩٢٢ وأهم بنودها راجع: جلال يحيي: العالم العربي الحديث والمعاصر (الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين) دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٤٠ وما بعدها.

(31) E.B. Scovill: The RAF and the Desert Frontiers of Iraq 1919-1930, Aerospace Historian, Principal Archival Sources, Parliamentary Papers, June 1975, pp. 84-85 & P. Sluglett: Britain in Iraq 1914-1930, I.B. Tauris, London 2003, Second Edition, p. 160.

(٣٢) بسبب إصرار تركيا على استرداد مكانتها الأوربية وما أبدته قواتها من شجاعة قتالية اضطرت إيطاليا لسحب قواتها في ٥ يوليو ١٩٢١، ووقعت تركيا خلال عام ١٩٢١ اتفاقيتين مع روسيا في ١٩ مارس وفرنسا في ٢٠ أكتوبر أمدت فرنسا بمقتضاها الوطنيين الأتراك بمساعدات عسكرية، وأخرى مع إيطاليا في ١٣ مارس ١٩٢٢، ثم حققت انتصارات عسكرية مذهلة على اليونان توجت في ٩ سبتمبر ١٩٢٢ بتحرير ميناء أزمير وطرد الأقلية اليونانية وسعت بريطانيا لاتفاق مع مصطفى كمال أتاتورك أفضى إلى عقد هدنة مودانيا Mudany مع اليونان في ١١ أكتوبر ١٩٢٢ حيث اعتبر الميثاق الوطني الحد الأدنى للتضحيات التي تقدمها تركيا، وكان تأخير عقد معاهدة سيفر ونمو المقاومة الوطنية التركية وتعارض مصالح الحلفاء كفيلا بإلغائها. راجع: عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ١٩٨٤، الجزء الأول، ص ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٣٣) كانت نشرات من الحركة القومية التركية تصل إلى المنطقة الكردية مدبلجة لحمل الناس على إعلان الجهاد المقدس ضد البريطانيين. راجع: ستيفن همسلي لونكريك، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٣٤) إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص ٥٦٧.

(٣٥) سي جي ادموندز: كرد وترك وعرب ، ترجمة: جرجس فتح الله ، مطبعة التايمس، بغداد ١٩٧١، ص ٢٢٣.

(36) Neven Costar- Sevtap Demirci: The Mosul Question and the Turkish Republic: Before and After the frontier treaty 1926, The Turkish Yearbook, Ankra 1989, Vol. XXXV, p. 43 &
S.R. Sonyel, op. cit., p. 221. &
Elie Kedourie, op. cit., p. 210. &

Quincy Wright: The Mosul Dispute, The American Journal of International Law, Washington, Vol. 20, No. 3, July 1926, p. 456.

(37) Mejcher Helmut: Iraq`s External Relation 1921-1926`,Middle Eastern Studies, Harvard University Press, Vol,13, May 1978, p. 340.

(٣٨) جاء قرار نقل مسئولية الدفاع عن العراق من وزارة الحرب إلى وزارة الطيران في ضوء النظر إلى قدرة الطيران على التعامل مع مناطق حدودية مثل كردستان العراق والرد على الغارات التركية. انظر:

C.O.730/65/C.O.12346, from Osborne (Mayor of Hythe) to Colonial Office, 14 March 1924.

(٣٩) حول الخلاف الذي نشب بين الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات والتجارة الخارجية عام ١٩٢٤ بشأن امتياز التنقيب عن نفط الموصل. أنظر:

F.O.371/9059.E589/1/44, from Curzon to B. Law (Prime Minister), 13 Jan 1923

(٤٠) عانى عدد كبير من الضباط البريطانيين المتقاعدين العاملين في الإدارة المدنية بكردستان من انقطاع رواتبهم، وقال عنهم برسي كوكس.."... ليس لهم ضمانات وقد عملوا بإخلاص عاما بعد عام وافتقدوا بكل تأكيد فرص عمل في وطنهم وفي ظل غياب أي ضمان في الميزانية البريطانية فإن مستقبلهم معقد إلى حد بعيد والأمل أن يتوصلوا لعقود محددة مع الحكومة العراقية" انظر:

Percy Cox and Arnold Wilson: The geography of Mosul boundary, Geographical Journal, Blackwell Publishing, The Royal Geographical Society, Aug., 1926, Vol.68, No.2 p. 115

(٤١) انظر: إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق ، ص ٤٧٨ .

(42) CAB/24/140/C.P.4303(22), The Question of Mosul, Op. Cit.

(٤٣) يعتبر مؤتمر لوزان من أطول مؤتمرات السلام بعد الحرب العالمية الأولى، شاركت فيه تركيا في ظروف أقوى وتمسكت بكافة المكاسب التي حققتها ميدانيا وسياسيا، ويعد من أكثرها صعوبة نظرا للمشكلات المعقدة التي واجهها ومن بينها مشكلة الموصل. وقد انقسم لمرحلتين انتهت الأولى في ٤ فبراير ١٩٢٣ والثانية بدأت في ٢٣ أبريل التالي وانتهت بتوقيع معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو. وشارك في المؤتمر ممثلون عن: فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان وبلغاريا واليونان. وترأس الوفد التركي عصمت باشا بينما كان اللورد كيرزون رئيس الوفد البريطاني في المرحلة الأولى. ولم تؤد تلك المرحلة لاتفاق نظرا للفجوة الكبيرة بين بريطانيا وتركيا حيث أصرت الأولى على التفاوض على أساس معاهدة سيفر مع تعديل لبعض بنودها بينما أصر الجانب التركي على التفاوض على أساس معاهدة مودانيا. راجع: سمية وهبة المناوي: تركيا بين هدنة مدروس ١٩١٨ وإلغاء الخلافة ١٩٢٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص ٢١٣ &

B. C. Busch: Mudros to Lausanne, State of Albany, University of New York Press, New York 1973, p. 365.

(٤٤) كان كيرزون جريئا في عرض مطالب العراق واعتقد في أهمية الوساطة الدولية لحل نزاع الموصل نتيجة يأسه من تفهم الوفد التركي وخبراته السابقة بعدم جدوى المفاوضات الثنائية، وأشار أنه لم يجد أذنا صاغية من عصمت باشا قائلا".. ربما أبدو مناجيا أبي الهول في مصر أو مومياء من الفراعنة". انظر:

F.O.371/9060.E959/1/44, from Curzon to Foreign Office, 23 Jan.1923

(٤٥) أثار كيرزون صعوبات أخرى تتعلق بالاستفتاء منها كيفية حفظ النظام في أرجاء الولاية نظرا لأن التصويت الحر يقتضي سحب القوات البريطانية والتركية ومن سيكون لهم حق التصويت وطبيعة نموذج الأسئلة المطروحة للاستفتاء والطبيعة البدوية والأمية المنتشرة بين السكان التي تزيد من صعوبة العملية. راجع:

Sonyel, Op. Cit., p.185.

(٤٦) شكلت الحكومة البريطانية لجنة في ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ لبحث الموقف في العراق وتقديم توصيات قبل مفاوضات السلام مع تركيا وعقدت ثمانية لقاءات في خضم فحص شامل لجوانب الوضع الذي وصفته بالصعب جدا، وساهم برسي كوكس في دعم عمل اللجنة بعد استدعائه لهذا الغرض. انظر:

CAB/24/159/C.P.167(23),Committee on Iraq, by Devonshire (Secretary of State for the Colonies), 23 March 1923, Secret

(٤٧) قاد كيرزون حملة ناجحة للتأكيد على دور عصبة الأمم في حل النزاعات الدولية لاسيما عندما تناول قضايا الأقليات وفرص قبول عضوية تركيا ووضع أسس لجوء بريطانيا للعصبة وأظهر قيمتها كوسيلة مساعدة للدبلوماسية البريطانية وأمل في مزيد من الدعم لاسيما من جانب فرنسا وإيطاليا. أنظر:

F.O.371/9059.E562/1/44), from Shuckburgh (Assistant Under-Secretray of State for Colonies and the head of its Middle East Division) to Curzon, 12 Jan. 1923 &
F.O.371/9065.EL1586/1/44, from Curzon to Foreign Office, 4 Feb. 1923 &
League of Nation, Official Journal, League of Nations, Geneva, (Monthly/ irregular) third Year, Vol. II, Feb. 1923, p. 201
(http://hollis.harvard.edu/?itemid=|library/m/aleph|007308559).

(٤٨) رفض الوفد التركي التوقيع على مشروع معاهدة قدمتها وفود الدول المشاركة في ٣١ يناير ١٩٢٣ وفي ٤ فبراير قدم عصمت باشا مذكرة الرفض الرسمية من حكومته. وفي ٦ مارس اجتمع المجلس الوطني التركي الكبير ووافق على إعادة فتح باب المفاوضات، وكان من بين الشروط التي قدمها تسوية مسألة الموصل. راجع: فاتن سعد عبد العظيم، المرجع السابق، ص ١٩١ &

F.O.371/90 60.E830/1/44, from Curzon to Foreign Office, 19 Jan. 1923.

(49) F.O.371/9064.E1509/2/44, from Curzon to Foreign Office, 5 Feb. 1923

(50) Harold Nicolson: Curzon (the last phase (1919-1925), A study on Post-War Diplomacy, faber find, London 2012, paperback edition p. 282 & F.O. 839/16/229, from Curzon to Foreign Office, 24 Jan. 1923&

(51) CAB/24/159, Committee on Iraq, op. cit.

(52) A. Berriedale Keith: The League of Nations and Mosul, Journal of Comparative Legislation and International Law, British Institute of International and Comparative Law, Cambridge university press, Third Series, Vol. 8, No. 1, (1926), p. 41.

(٥٣) لم تحدد المادة الثالثة دور العصبة في نظر نزاع الموصل وساطة أم تحكيما. وربما كان ذلك متعمدا من الجانبين لتمرير المادة. انظر نص المادة الثالثة (الفقرة الثانية) من معاهدة لوزان في: Quincy Wright, op. cit. p. 453 & J. C. Hurewitz , op. cit., p. 327-328

(54) A. Berriedale Keith, op. cit., p.39.

(55) Ibid., p. 42.

(٥٦) أعلن عن قيام الجمهورية التركية رسميا في أكتوبر ١٩٢٣ ونصب مصطفى كمال رئيسا للدولة واعتبرت أنقرة العاصمة. راجع: عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(57) A. Berriedale Keith, op. cit., p. 42

(٥٨) النستوريون الاسم الذي أطلقه الأتراك على الآشوريين سكان مقاطعة هاكاري ، وقد حاول برسي كوكس إقناعهم بضم المنطقة للمملكة العراقية توحيدا للشعب المشتت مشيرا إلى أن ضم هاكاري للعراق هو أفضل تصور للحدود التركية العراقية. راجع:

Percy Cox and Arnold Wilson , op. cit., pp. 113-114

(59) F.O.371/10076.E5261/7/65, Minute, by D.G. Osborne (First Secretary for Foreign Affairs), 8 March 1924

(٦٠) احتلت مشكلة الآشوريين مكانة هامة في السياسة البريطانية منذ ذلك الحين على أساس أن الدفاع عن شئونهم يعزز مطالبهم لدى العصبة ويساهم في تبرير تعديل خط الحدود لصالح العراق. انظر:

F.O.371,10076.E.2053/7/65, minute by G. Osborne, 8 March 1924, op. cit.

(61) League of Nations Official Journal, Fourth Year, Vol. III, Aug. 1924, op. cit., p. 1566

(62) F.O.371/10826.E6172/32/65, Memorandum of War Office,5 Oct. 1925.

(٦٣) حول تفاصيل المعارك بين الآشوريين والقوات التركية داخل هاكاري. انظر:

Neven Costar- Sevtap Demirci, op. cit. p. 50 & Shlama Mechelen, op. cit.

(64) Neven Costar- Sevtap Demirci, op. cit.p.50

(65) A. Berriedale Keith, op. cit., p.42

(66) Neven Costar- Sevtap Demirci, op. cit., p.5

(67) A. Berriedale Keith, op. cit., p. 44

(68) Neven Costar- Sevtap Demirci, op. cit., p. 52 & M.K. Oke: Musul ve Kurdistan Sorunu, Dunyasi Arastirmalari, Ankara, Turk 1992, p. 148

(69) Neven Costar – Sevtap & Demirci, op. cit., p. 52 & A. Berriedale Keith, op. cit., p. 43 &

(70) F.O.371/10825.E5845/32/65, Minute by Gregory (secretary of Middle East affair), 22 Sept. 1925.
(71) C.O.730/65/C.O.48890, Memorandum by J. H. Thomas (Secretary of State for Colonies), 14 Oct. 1924.
(72) F.O.371/10080.E9241/7/65, Minute, by T. Spring Rice, Head of Eastern Dept., 30 Oct. 1924.
(73) League of Nations Official Journal, Fourth Year, Vol. IV, Oct. 1924 , (including a map of the `Brussels Line`) op. cit., p. 1291
(74) F.O.371/10080.E8949/7/65,Tel. No. 2341, from Foreign Office to Balmoor , 31 Oct. 1924.
(75) Percy Cox and Arnold Wilson, op. cit., p.114
(76) Ibid., p. 115

(٧٧) كتبت جبرترود بيل Gertrude Bell رحالة بريطانية خدمت في بغداد أن أعضاء اللجنة وصلوا هناك مساء يوم ٤ يناير ١٩٢٥ وكان أقواهم الكونت تليكي يليه في المرتبة كولونيل باليس وكانت أسئلتهم أمينة واستطاعت ومن معها الرد عليها بسهولة، وأن تليكي تشكك في وجود مصالح بريطانية في الموصل وبدا متعاطفا مع الأتراك. واشتكى دوبز Dobbs المندوب السامي الجديد في العراق من عادات أعضاء اللجنة شرب الخمور المبالغ فيه، وربما كانت شهادته موضع شك كبير نظرا لأن اللجنة اتهمته بنفس الاتهام، وأن اتهاماته اشتقت من تركيزه على أمزجة الأعضاء في الاستقبال الرسمي ومن شكواه من محاولاتهم الحصول على معلومات ليست في صالح الإدارة البريطانية وبشأن النفوذ الواضح للقاضي التركي عليهم، وفي المقابل أبدى الأخير ضيقه من الرقابة المتواصلة علي أنشطة اللجنة والقيود المفروضة عليه. انظر:

F.O.371/10824.E1044/32/65, from Dobbs to Chamberlain, 2 Feb. 1925. & Shlama Mechelen, op. cit.

(78) F.O.370/10081.E10538/7/65, Minutes by Secretary of Foreign Office about the commission activities, 25 Jan. 1925.
(79) CAB/24/175/C.P. 414(25),The Mosul question at the League of Nation, Memorandum by. L.S. Amery, 30 Sep.1925, Confidential, secret
(80) Ibid.

(٨١) لم يتحمس اميري لأي قضية تعرض على عصبة الأمم وخشى من أن يكون تأخير اللجنة مقدمة لأن تقضي عمدا ضد بريطانيا لتتفادى الاتهامات بأن العصبة هي من أدوات القوى الكبرى. راجع:

F.O.371/10825.E2093/32/65, from Amery to Chamberlain, 11 June 1925.

(82) F.O.371/10823.E 516/32/65, from Lindsay (Secretary of Foreign Office) to Chamberlain (Secretary of Foreign Office), 28 Jan. 192
(83) F.O.371/10824.E964/32/65, Crowe`s minute, 29 Jan. & 19 Feb. 1925.
(84) League of Nations Council, Report `Question of the Frontier between Turkey and Iraq, 35th Session, Vol. VII, No. 147, 8 Aug. 1925.

(85) League of Nations Official Journal, Fifth Year, Vol. IV, Oct. 1925, op. cit., p. 1311 & Quincy Wright, op. cit., p. 456.

(٨٦) اعتمدت اللجنة على مبدأ حق تقرير المصير كأساس للفصل في نزاع الموصل ، وجاء ذلك وفق ما طالبت به تركيا في حينه من إجراء استفتاء على مصير الموصل ورفضته بريطانيا، وقد فضل الأكراد وفقا لنماذج الاستيان الانضمام لدولة العراق في ظل الانتداب البريطاني، ربما بسبب سيطرة بريطانيا على كردستان والعراق ونفوذها القوي في العراق ذاته. راجع:

League of Nations Council, Report, op. cit. &
Quincy Wright, op. cit., p. 456

(87) League of Nations Council, Report, op. cit., pp.24-29
(88) Ibid.
(89) League of Nations Official Journal, Fifth Year, Vol. IV, Oct. 1925, p. 892.
(90) League of Nations Official Journal, Fourth Year, Vol. IV, Oct. 1924, pp. 1337-1338.
(91) CAB/24/175/ C.P. 414(25), The Mosul question at the League of Nations, Memorandum by L.S. Amery (Secretary of State for Colonies), 30 Sep. 1925, Confidential, Secret.
(92) CAB/48/102/C.P.4829(24),Memorandum by J. H. Thomas to Council of League, 29 Sept. 1924.
(93) Quincy Wright, op. cit., p. 456

(٩٤) عاد اوندن نهاية نوفمبر لإعداد تقريره عن الوضع الحدودي. انظر:

League of Nations Official Journal, Fifth Year, Vol. IV, Dec. 1925, op. cit. pp. 1404-1405.

(95) CAB/24/175/C.P. 414(25), op. cit.
(96) A. Berriedale Keith, op. cit., p. 44
(97) F.O.371/10825.E4312/32/65, from Tyrrell (Second -Secretary for Foreign Office) to Chamberlain, 22 Oct. 1925.
(98) F.O.371/10826.E6305/32/65, Memorial from Tyrrell about (the Advisory Opinion of Permanent Court).
(99) A. Berriedale Keith, op. cit., p.45
(100) Neven Costar- Sevtap Demirci, op. cit., p. 54
(101) CAB/24/175/ C.P. 414(25), The Mosul question at the League of Nation, op. cit.
(102) Ibid.
(103) League of Nation Official Journal, Fifth Year, Vol. IV, Dec. 1925, op. cit., pp. 1404-1405.
(104) F.O.371/10852. 6948/327/89, from Chamberlain to Crewe (British Ambassador in Paris), 3 Dec. 1925.
(105) F.O.371/10826.E7369/32/65, Minute by Chamberlain,1 Dec. 1925.
(106) F.O.800/258/5310, from Chamberlain to Leon (Member of investigation committee), 9and 10 Dec. 1925.

(١٠٧) ظهر تأثير البريطانيين في توجيه لجنة اوندن في مذكرة خاصة بعث بها تشمبرلن لاميري حيث أكد لأعضائها أن الاعتبارات التاريخية والجغرافية والاقتصادية مع توجهات سكان ولاية الموصل تقف ضد التقسيم. انظر:

F.O.371/10825.E5662/32/65,Minute, from Chamberlain to Amery,18 Sep. 1925.

(108) F.O.371/10826.E6589/32/65, from Chamberlin to Drummond, 25 Sep. 1925.

(١٠٩) قرب أواخر ١٩٢٥ اعتاد تشمبرلن استخدام العصبة أداة لرعاية مصالح الحلفاء بكونها وسيلة لتفادي حدوث حرب لكنه بقى متشككا من سعى تركيا بمساندة أعضاء آخرين في العصبة لإحباط قرار الموصل وتساءل هل هناك إمكانية في فرض عقوبات دولية عند الامتناع عن تنفيذ القرار. انظر:

P.J. Beck, Britain and the Peacekeeping Rule of the League of Nation 1924-1929, University of London, Ph.D., Thesis, 1971, p. 173-214

(١١٠) حول النزاع البلغاري اليوناني ودور عصبة الأمم في إنهائه راجع:

J. Barros, The League of Nation and the Great Powers, The Greek-Bulgarian Incident of 1925, Claredon Press Oxford 1970, p. 120

(111) CAB/24/175/ C.P. 414(25), The Mosul question at the League of Nation, op. cit.

(112) Ibid.

(113) League of Nations Monthly Summary, League of Nations/Secretariat/ Information, Geneva, Quarterly Journal, Vol. V, Dec. 1925, p. 325-326 (http://hollis.harvard.edu/?itemid=|library/m/aleph|001546245),

(114) A. Berriedale Keith, op. cit., p. 45

(115) Neven Costar- Sevtap Demirci, op. cit., p. 54

(116) Public record office, Parliamentary Debates, House Common Debates, Cession of 21 Dec.1925, Vol. 212, Column 4, p. 2152

(117) F.O.371/10079.E6205,7/65, from Amery to Baldwin, 18 May. 1926 .

(١١٨) وقع على المعاهدة المفوضان الساميان التركي والبريطاني لدى العراق ووزير الحربية العراقي، وجاءت المادة ١٤ تشترط أن تدفع الحكومة العراقية لنظيرتها التركية ١٠% من مجمل عائداتها النفطية لمدة ٢٥ عاما منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ. وفي ضوء خطابات متبادلة ملحقة بالمعاهدة وافقت تركيا تلقي المبلغ النقدي على أن يغلق ملف الموصل نهائيا، إلا بعض بيانات الميزانية التركية تشير إلى تلقي تركيا ١٠% من عائدات الحكومة العراقية، والمرجح أن تركيا تلقت مدفوعات ملكية عراقية بنسبة ١٠% خلال الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٥٢، ثم برزت مسألتان سببتا مشكلات بين الجانبين ، تعلقت الأولى بالسنوات التي لم يتم الدفاع خلالها والثانية عدم كفاية المدفوعات. واختارت تركيا سياسة التسوية بغرض إقامة علاقات صداقة أقوى من العراق. راجع:

League of Nation Official Journal, Sixth Year, Vol. II, May. 1926, op. cit., p. 960-961 & Neven Costar- Sevtap Demirci, op. cit., p. 55

(119) Zhivkova: Anglo-Turkish Relations 1933-1939, London 1979, p. 3

المصادر والمراجع

أولا: وثائق أجنبية غير منشورة.

British Cabinet Documents:

CAB: 6/36/ C.P. 919 (16) & 23/43/ C.P. 30201(18) & 23/14/ C.P. 31310 (18) & 24/140/ C.P.4303(22) & 24/159/C.P.167(23) & 24/175/C.P. 414(25) & 48/102/C.P. 4829 (25)

British Foreign Office Documents

F.O. (371): 3384 No. 182014 No. 18349 & 9059.E589/1/44 & 6343/E4872 & 9060.E959/1/44 & 9059.E562/1/44 & 9065.EL1586/1/44 & 90 60.E830/1/44 & /9064.E1509/2/44 & 10076.E5261/7/65 & 10076.E.2053/7/65 & 10826.E6172/32/65 & 10825.E5845/32/65 & 10080.E9241/7/65 & 10080.E8949/7/65 & 10824.E1044/32/65 & 10081.E10538/7/65 & 10825.E2093/32/65 & 10823.E 516/32/65 & 10824.E964/32/65 & 10825.E4312/32/65 & 10826.E6305/32/65 & 10852. 6948/327/89 & 10826.E7369/32/65 & 10826.E6195/32/65 & 10825.E5662/32/65 & 10079.E6205,7/65

(800): 204/8117 & 258/5310

(839):16, No. 229

British Colonial Office Documents

C.O: 730/65/C.O.(48890 & 12346)

ثانيا: وثائق أجنبية منشورة.

1. **League of Nations Documents:**
   A. Official Journal : Geneva, (Monthly / irregular): Third Year, Vol. II, Feb. 1923. Fourth Year, Vol. (III, IV) Aug. and Oct. 1924. Fifth Year, Vol. IV, Oct. and Dec. 1925. Sixth Year, Vol. II, May. 1926 (http://hollis.harvard.edu/?itemid=|library/m/aleph|007308559)
   B. League of Nations Council: Report of 35th Session, Vol. VII, No. 147, 8 Aug. 1925 (http://hollis.harvard.edu/?itemid=|library/m/aleph|007308565)
   C. League of Nations Monthly Summary: League of Nations/Secretariat/ Information, Geneva, Quarterly Journal, Vol. V, Dec. 1925 (http://hollis.harvard.edu/?itemid=|library/m/aleph|001546245)

2. **Public record office:**
   A. Parliamentary Debates: House Common Debates, Cession of 21 Dec.1925, Vol. 212, Column 4
   B. Principal Archival Sources/Parliamentary Papers: E.B. Scovill: The RAF and the Desert Frontiers of Iraq 1919-1930, Aerospace Historian, June 1975.

3. **J.C. Hurewitz:** The Middle East and North Africa in World Politics (A documentary Record 1914-1945), London 1979, Vol. 2

ثالثا: مراجع عربية.

١. إبراهيم خليل أحمد: ولاية الموصل (تطورها السياسي ١٩٠٨-١٩٢٢) مطبعة الجهاد، بغداد ١٩٧٨.

٢. إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكة، الرياض ١٩٩٥.

٣. توفيق برو: القضية العربية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٩.

٤. جلال يحيي: العالم العربي الحديث والمعاصر (الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين) دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠.

٥. خليل عبد الحميد عبد العال: العلاقات البريطانية التركية في عهد مصطفى كمال أتاتورك ١٩١٩-١٩٣٨، دار التوني للطباعة والنشر، الإسكندرية ١٩٨٨.

٦. شكري محمود نديم: حرب العراق ١٩١٤ – ١٩١٨، مطبعة العناني، بغداد ١٩٧٤، الطبعة الثامنة.

٧. عبد الله فياض: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٧٥.

٨. عبد الرحمن إدريس صالح البياتي: الشيخ محمود الحفيد "البرزنجي" والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٢٥، تقديم: كمال أحمد مظهر، السليمانية ، العراق ٢٠٠٧.

٩. عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ١٩٨٤، الجزء الأول.

١٠. عزيز الحاج: القضية الكردية في العشرينات، مطبعة الانتصار، بغداد ١٩٨٥، الطبعة الثانية.

١١. كمال مظهر أحمد: دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، مطبعة الحوادث، بغداد ١٩٧٨.

١٢. ----------: كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة: محمد الملا عبد الكريم، مكتبة البدليسي، بغداد ١٩٨٤، الطبعة الثانية.

رابعا: مراجع مترجمة.

١. ارنولد ت. ويلسون: بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة: فؤاد جميل، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٢، الجزء الثاني.

٢. ستيفن همسلي لونكريك: العراق الحديث (من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠)، ترجمة: سليم طه التكريتي ، مطبعة حسام ، بغداد ١٩٨٨، الطبعة الأولى، الجزء الأول.
٣. سي جي ادموندز: كرد وترك وعرب، ترجمة: جرجس فتح الله، مطبعة التايمس، بغداد ١٩٧١.
٤. هنري فوستر: تكوين العراق الحديث، ترجمة: عبد المسيح جويدة، مطبعة السريان، بغداد ١٩٤٦، الطبعة الثانية.

خامسا : مراجع أجنبية.

1. Bernard Lewis: The Emergence of Modern Turkey, Royal Institute of International Affairs, Oxford 1968.
2. Grinnell Eliot Mears: Modern Turkey(A politico-economic interpretation 1908-1923), first edition, Cambridge, England 1925.
3. Kedourie: England and the Middle East (the Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921), Hassocks, London 1978
4. H. N. Howard: The Partition of Turkey (A Diplomatic History 1913-1924), Norman Press, New York 1966.
5. S.R. Sonyel, Turkish Diplomacy 1918-1923, Mustafa Kamal and the Turkish Nationalist Movement, London 1975.
6. P. Sluglett: Britain in Iraq 1914-1930, I.B. Tauris, Second Edition, London 2003.
7. B. C. Busch: Mudros to Lausanne, State of Albany, University of New York Press, New York 1973.
8. Harold Nicolson: Curzon (the last phase 1919-1925), A study on Post-War Diplomacy, faber find, London 2012, paperback edition
9. M.K. Oke: Musul ve Kurdistan Sorunu, Dunyasi Arastirmalari, Ankara, Turk 1992, p. 148.
10. P.J. Beck, Britain and the Peacekeeping Rule of the League of Nation 1924-1929, University of London, Ph.D., Thesis, 1971
11. J. Barros, The League of Nation and the Great Powers, The Greek-Bulgarian Incident of 1925, Clarendon Press, Oxford 1970.
12. Zhivkova: Anglo-Turkish Relations 1933-1939, London 1979.

سادسا: رسائل جامعية غير منشورة.

١. سمية وهبة المناوي: تركيا بين هدنة مدروس ١٩١٨ وإلغاء الخلافة ١٩٢٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.
٢. فاتن سعد عبد العظيم: التسويات الدولية في مؤتمر الصلح في أعقاب الحرب العالمية الأولى ١٩١٨- ١٩٢٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ٢٠٠٤.

سابعا: دراسات باللغة العربية.

١. رجائي فايد: المسألة الكردية في العراق وتركيا، دراسة، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٩، السنة التاسعة، العدد ٧٥.

ثامنا: دراسات بلغة أجنبية.

1. Berriedale Keith: The League of Nations and Mosul, Journal of Comparative Legislation and International Law, British Institute of International and Comparative Law, Cambridge university press, Third Series, Vol. 8, No. 1(1926).
2. Mejcher Helmut: Iraq`s External Relation 1921-1926`, Middle Eastern Studies, Harvard University Press, Vol,13, May 1978.
3. Neven Costar- Sevtap Demirci: The Mosul Question and the Turkish Republic: Before and After the frontier treaty 1926, The Turkish Yearbook, Ankra 1989, Vol. XXXV.
4. Percy Cox and Arnold Wilson: The geography of Mosul boundary, Geographical Journal, Blackwell Publishing, The Royal Geographical Society, Aug., 1926, Vol.68, No.2.
5. Quincy Wright: The Mosul Dispute, The American Journal of International Law, Washington, vol. 20, no. 3, July 1926.
6. R.H. Davison and others: The Diplomats 1919-1939, study under title (Turkish Diplomacy from Mudros to Lausanne),Vol. I, New York 1965.
7. Shlama Mechelen: Brussels line, essay, published at (www.shlama.be/ shlama/content/view/164/140), 2007.
8. V.H. Rothwell: Mesopotamai in British war aims 1914-1918, The Historical Journal, Cambridge University Press, London, June 1970, Vol. 13.
9. Virginia H. Aksan: Ottoman to Turk (Continuity and change), International Journal, Canadian International Council, Vol. 61, No. 1.

تاسعا: دوريات.

جريدة المقطم: ٢٨ أبريل /١مايو ١٩٢٠، العددان (٩٤٥٩، ٩٤٦٠).

* * *